



بن باديس مستغانم

جامعة عبد الحميد

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المحاسبة والمالية التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي
دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمحمدية

تحت إشراف الأستاذ:
برباطي حسين

مقدمة من طرف الطالبة:
بن دنيا أمينة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	ولد سعيد محمد	أستاذ مساعد – أ-	جامعة مستغانم
مقررا	برباطي حسين	أستاذ محاضر – أ-	جامعة مستغانم
مناقشا	بن حمو عبد الله	أستاذ محاضر – أ-	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2019/2018

الشكر و العرفان

" و علمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما "

سورة النساء (الآية 113)

الله الحمد و المنة على إنجاز هذا العمل فهو أحق أن يشكر

ثم كل الشكر و تقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور برياطي حسين على التوجيهات و النصائح

و الإرشادات القيمة التي أفادني بها طوال مدة إنجاز هذا العمل والذي ما تواني يوما على مد يد المساعدة لي و في جميع المجالات و حمد لله بأن يسره في دربي و يسر به أمري و عسى أن يطيل عمره ليبقى ضوءا منيرا في نور العلم و العلماء.

كما أتقدم بالشكر للجنة المناقشة التي سيكون لها الدور في تقويم هذا العمل و على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة و إغنائها بمقترحاتهم القيمة .

و أتقدم كذلك بجزيل الشكر و العرفان إلى كل طاقم وكالة سونلغاز بالمحمدية على وساعة صدرهم و

ترحيبهم و استقبالهم و إعدادي بمعلومات اللازمة لإتمام هذا العمل المتواضع .

الإهداء

إلى الذين بعثنا في الحياة نورا، الذين قال فيهما الله

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

سورة الإسراء: (الآية 24)

إلى التي غمرتني بحنانها وزرعت في قلبي العطف والحنان، إلى التي قال فيها ﷺ

(الجنة تحت أقدام الأمهات)، إلى أُمي الغالية أطلال الله في عمرها .

إلى الذي تحدى الدنيا وتعب و شقا ولم يفرط في تعلي حتى وصولي إلى هذا المستوى، إلى أبي الغالي حفظه الله و
رعاه .

إلى أبي الثاني أخي الغالي " بن دنيا بوعمران"، وإلى أخواتي اللواتي كانت بمثابة شموع المضيئة

إلى كل من جمعتني بهم المحبة والصدافة و الأخوة : خيرة، هبة ، شهيناز، وهيبة.

إلى كل من سهر و بذل و لو مقدار ذرة في سبيل وصولي إلى هنا.

الصفحة	فهرس المحتويات
	كلمة شكر و تقدير
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	ملخص البحث
	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة الداخلية
	المبحث الأول:عموميات حول المراجعة الداخلية
	المطلب الأول:تطور المراجعة الداخلية ومفهومها
	المطلب الثاني: أهداف المراجعة الداخلية
	المطلب الثالث: خصائص المراجعة الداخلية
	المبحث الثاني: أنواع وفاعلية الأنشطة المراجعة الداخلية
	المطلب الأول: أنواع المراجعة الداخلية
	المطلب الثاني: فاعلية وأنشطة المراجعة الداخلية
	المطلب الثالث: معايير مهمة مراجعة الداخلية
	المبحث الثالث: الخطوات منهجية لمهمة المراجعة الداخلية
	المطلب الأول: مرحلة التحضير
	الفرع الأول: مرحلة الانطلاق
	الفرع الثاني:مرحلة الدراسة
	المطلب الثاني:مرحلة تنفيذ أو تحقيق المهمة
	الفرع الأول: اجتماع الافتتاح
	الفرع الثاني: برنامج المراجعة
	الفرع الثالث:عمل ميداني
	المطلب الثالث:مرحلة الاستنتاج
	الفرع الأول: مشروع تقرير مراجعة الداخلية
	الفرع الثاني: اجتماع الإقفال
	الفرع الثالث: تقرير مراجعة الداخلية
	خلاصة الفصل

	الفصل الثاني: الإطار النظري للنظام المعلومات المحاسبي
	المبحث الأول: عموميات حول نظام المعلومات محاسبي
	المطلب الأول: مفاهيم حول نظام معلومات المحاسبي
	المطلب الثاني: خصائص النظام المعلومات المحاسبي
	المطلب الثالث: الوظائف الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي
	المبحث الثاني: مكونات نظام المعلومات محاسبي و أهدافه
	المطلب الأول: مكونات النظام المعلومات المحاسبي
	المطلب الثاني: أهمية النظام المعلومات المحاسبي
	المطلب الثالث: أهداف النظام المعلومات محاسبي
	المبحث الثالث: أهداف النظام المعلومات محاسبي
	المطلب الأول: أهداف النظام المعلومات محاسبي
	المطلب الثاني: مدخلات و مخرجات النظام المعلومات محاسبي
	المطلب الثالث: إجراءات تصحيح نظام المعلومات محاسبي
	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمحمدية
	المبحث الأول: تقديم عام للشركة سونلغاز
	المطلب الأول: بطاقة فنية للمؤسسة الوطنية توزيع الكهرباء والغاز بمعسكر
	المطلب الثاني: وظائف المؤسسة
	المطلب الثالث: بطاقة فنية للمؤسسة محل الدراسة "وكالة سونلغاز بالمحمدية"
	المبحث الثاني: دراسة مداخل الوكالة
	المطلب الأول: تحليل المداخل الوكالة
	المطلب الثاني: تقييم عملية المراجعة الداخلية في وكالة المحمدية
	المطلب الثالث: المشاريع التي تهدف إليها وكالة
	المبحث الثالث: تقييم النظام
	المطلب الأول: واقع قطاع الكهرباء في الجزائر دراسة حالة مجمع سونلغاز
	المطلب الثاني: دور سونلغاز في التنمية الاقتصادية وأهميتها
	المطلب الثالث: مشاكل التي تواجهها والحلول المقترحة
	خاتمة الفصل

قائمة الأشكال:

رقم شكل	العنوان	صفحة
الفصل الأول		
01. I	هدف المراجعة الداخلية	
02. I	مرحلة التحضير والتخطيط للمراجعة الداخلية	
الفصل الثاني		
01. II	مكونات النظام المعلومات المحاسبي	
02. II	الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي	
03. II	مراحل التطوير لنظام معلومات المحاسبي	
الفصل الثالث		
01. III	هيكل تنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز لولاية معسكر	
02. III	هيكل تنظيمي للوكالة المحمدية	

قائمة الجداول:

رقم	العنوان	صفحة
الفصل الأول		
01. I	معايير المراجعة الداخلية	
الفصل الثاني		
01. II	الأهداف النظام المعلومات المحاسبي	
الفصل الثالث		
01. III	مبيعات ومداخيل سنة 2018	
02. III	مبيعات و مداخيل سنة 2017	
03. III	الاستمارة الأسئلة	

مقدمة العامة:

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا من قبل المؤسسات الاقتصادية بالتدقيق الداخلي، وقد تمثل هذا الاهتمام في نواح متعددة يأتي في مقدمتها تزايد اهتمام المؤسسات بإنشاء إدارات المستقلة للتدقيق الداخلي مع العمل على دعمها بالكفاءات البشرية التي تمكنها من تحقيق الأهداف بالكفاءة المطلوبة، حيث واجهت المؤسسات الاقتصادية العديد من التحديات نتيجة لما يشهده عالم الأعمال من تطورات السريعة في مجال ثورة المعلومات و التي انعكست على ميادين الحياة ، ومع تطور الكبير الذي حصل في علم المحاسبة وخاصة التطور التكنولوجي وظهور الأنظمة المحاسبية ، أصبح من ضروري الاهتمام متزايد في نظم المعلومات الذي يعتبر بدوره أهم مورد للمعلومة لدى المؤسسة و الذي يحتل موقع متميز في المؤسسة نظرا لعلاقته مع الأنظمة المختلفة كونها مصدر مدخلاتها، التي يقوم بمعالجتها و يقدمها في شكل معلومات يعتمد عليها المسيرون في اتخاذ العديد من القرارات .

إن غاية نظام المعلومات المحاسبي هو تقديم صورة واقعية لنظام المالي و الاقتصادي للمؤسسة، و تقديم صورة موثوق فيها هذا ما تطلب وجود نظام رقابة و مراجعة داخلية فعالة، فوظيفة المراجعة الداخلية يقوم بها المراجع الداخلي الذي يتولى مهام تقييم نظام الرقابة و المراجعة الداخلية لعمليات المحاسبية التي تقع تحت مسؤوليته

1. طرح الإشكالية :

ماهو دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي ؟

لتبسيط هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- مامدى أهمية المراجعة الداخلية في تحقيق نظام الرقابة الداخلية ؟

- ماهي الأسس التي يرتكز عليها نظام المعلومات المحاسبي ؟

- كيف يساهم تقرير المراجع الداخلي في تقييم المعلومة المحاسبية في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمحمدية؟

قصد الإجابة على الأسئلة الفرعية سنتبنى الفرضيات التالية:

- تعمل المراجعة الداخلية في اكتشاف و تصحيح الأخطاء في المؤسسة.

- يرتكز نظام المعلومات المحاسبي على قواعد والمبادئ تتحكم في عمله.

- يساعد التقرير المقدم من قبل مراجع الداخلي إلى الإدارة في إبراز نقاط القوة والضعف لمؤسسة.

2. منهج و أدوات الدراسة

من أجل الوصول إلى هدف البحث ، والإجابة على الأسئلة التي تم طرحها، بهدف اختبار صحة الفرضيات المقترحة، سيتم استخدام عدة مناهج حتمتها طبيعة الدراسة، من حيث كونها نظرية و ميدانية في نفس الوقت، حيث سنعتمد على توظيف المنهج الوصفي كمنهج رئيسي، إضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة لدراسة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للدائرة المحمدية، والمنهج التحليلي و تاريخي الذي يتناسب مع سرد الموضوع كمنهج مساعد.

لتدعيم مختلف جوانب موضوع البحث سيتم الاعتماد على بعض الأدوات، والمتمثلة في: المسح المكتبي، مذكرات التخرج، تحليل و مواقع الإنترنت بهدف إثراء الموضوع و إضفاء مصداقية أكبر مع احترام الأمانة العلمية كونها من خصائص الباحث الجيد.

3. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الموضوع بتسليط الضوء على أهمية قيام نظام المعلومات المحاسبية بضمان قدر أكبر من الثقة و الدقة في المعلومات المحاسبية و ما ينجز عنه من رقابة الداخلية لمختلف الأنظمة الوظيفية في المنظمة باعتبارها مصدر الرئيسي لتدفقات البيانات، كما تعمل على تطبيق الإجراءات التي تساعد المؤسسة في تحديد المشكلات المحتملة قبل أن تصبح مشاكل كبرى ولا يمكن إدراكها.

4. أهداف الدراسة:

.تقديم شامل للمراجعة الداخلية و الجوانب المتعلقة بها .

.توضيح أهمية و فائدة المراجعة الداخلية لصالح المؤسسة الاقتصادية.

.عرض لمختلف مكونات نظام المعلومات المحاسبية.

.إبراز إطار ظهور مفهوم نظام المعلومات المحاسبية.

5. الأسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

• تعتبر المراجعة الداخلية العمود الفقري للمراجعة الداخلية و الخارجية، وذلك من خلال تقييم المعلومات واكتشاف الأخطاء.

• أهمية المعلومة المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة و ضرورة التقييم الدائم للإجراءات المتبعة، حتى نتحصل على معلومات موثوق منها و ذلك لتفادي الأخطاء و الغش.

الأسباب الشخصية:

• التداول الكبير للمراجعة و نظم المعلومات المحاسبية في مناهج الدراسة.

• أفاق عمل مستقبلية لتطوير الثقافة العلمية في الموضوع.

6. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الحدود الزمنية، و البشرية، حيث دامت مدة الدراسة شهر تقريبا 2019/03/10 إلى 2019/04/14 أما الحدود المكانية فقد تم إسقاط الجانب النظري من هذه الدراسة على الدراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء و الغاز لدائرة المحمدية للوقوف على كيفية سير أنشطتها من خلال تطبيق المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي، أما بالنسبة للحدود البشرية فتتمثل في الموظفين العاملين في مصلحة مراقبة التسيير لقسم المالية و المحاسبة.

7. هيكلية الدراسة:

ينقسم البحث إلى ثلاث فصول أساسية، الفصل الأول: بعنوان عموميات حول المراجعة الداخلية، حيث يجد القارئ عرض عام حول المراجعة الداخلية من تعريفها، نشأتها، أهداف و خصائصها، أنواعها، فاعلية و أنشطة مراجعة الداخلية، و معايير مهمتها، أما في الأخير الخطوات منهجية للمراجعة الداخلية، و الفصل الثاني عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي من تعريف خصائصه، وظائفه، ثم تطرقنا إلى مكونات نظام المعلومات المحاسبي، أهمية نظام، و الأنظمة الفرعية له، بعدها تطرقنا إلى أهداف ومدخلات ومخرجات نظام، و في الأخير إجراءات تصحيح نظام المعلومات.

في الفصل الثالث بعنوان دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز بالمحمدية لولاية المعسكر، قمنا من خلاله بتقديم شركة الوطنية سونلغاز عامة و مؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز بالمحمدية خاصة بما فيها تعريفها، تصنيف، وظائف المؤسسة، هيكل التنظيمي، و في الأخير عرض النتائج ثم المناقشة لنصل إلى خاتمة تتضمن مجموعة من النتائج و التوصيات.

8. صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات و العراقيل التي واجهتها في هذا البحث هي:

- صعوبة تحديد جمع البيانات و المعلومات و طريقة تحليلها.

- صعوبة إيجاد موضوع الدراسة لأنه يجب أن يتناسب مع التخصص الذي أزاوله.

- عدم توفر المراجع الكافية على مستوى مكاتب، و صعوبة استعارتها نظرا لخروجها ولفترات الطويلة.

- صعوبة لدى المؤسسة محل الدراسة لضيق مدة التريص و لكون الموضوع يمس بسرية المهنة، فمن الصعب أن أصل إلى كامل حرية في المؤسسة لأنه بمجرد أن أتكلم على تقييم نظام المعلومات المحاسبي إلا وألاحظ على وجوه

بعض الأفراد عدم تقبل هذا تقييم لأنه يعتبره شكل من أشكال التقييم الشخصي لمؤهلاتهم وكفاءتهم في أداء وظائفهم.

9. الدراسات السابقة:

لا يزال هذا الموضوع مجالاً لعدد من البحوث والدراسات، الذي اهتم به العديد من الأساتذة الجامعيين و الهيئات المهنية و العلمية متعلقة بالبحث و تقديم الكثير من الأعمال، الذي تناولت موضوع نظم المراجعة الداخلية، و نظم المعلومات المحاسبي، إلى جانب العديد من الباحثين الجزائريين تطرقوا إلى دراسات تقترب من الإشكالية التي تناولتها في موضوع دراستي.

سأذكر على سبيل المثال بعض الأعمال التي تطرقت على:

• المراجعة الداخلية:


. غاشوش عايذة، لقصير مريم، دور الرقابة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

. شجري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية.

• نظام المعلومات المحاسبي:

. سارة مدفوني، أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي على جودة القوائم المالية.

. حواس صالح، أهمية ودور نظم المعلومات المحاسبي و تطوره من المفهوم التقليدي إلى مفهوم الحديث.



الفصل الأول

- تمهيد:

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية وظيفه جد مهمة، فالمؤسسات في وقتنا الحالي بغض النظر عن حجمها فهي تحتاج إلى مراجعة داخلية، كذلك فإن هذه المهنة لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة نشاط المؤسسة، فرغم اعتماد المراجعة الداخلية من طرف المؤسسات الصناعية و التجارية بالدرجة الأولى، إلا أن المؤسسات الخدمية هي كذلك تحتاج لهذه الوظيفة

والمراجعة الداخلية لا تمس فقط الجانب المالي و المحاسبي كما يضمنه البعض، وإنما يتسع نطاق تطبيقها و الأهداف المرجوة منها باتساع الأنشطة الموجودة في المؤسسة، ما يسمح بالتحكم أكثر بها، وهذا أجل تحقيق أكبر ربح و فائدة المؤسسة

وحتى نوضح مهنة المراجعة الداخلية، فإننا سنتطرق في هذا الفصل بالإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية إلى ثلاث مباحث مقسمة كالتالي:

المبحث الأول: عموميات حول المراجعة الداخلية

المبحث الثاني: أنواع وفاعلية الأنشطة المراجعة الداخلية

المبحث الثالث: الخطوات المنهجية لمهمة المراجعة الداخلية

المبحث الأول: عموميات حول المراجعة الداخلية

إن ظهور المراجعة الداخلية وتطورها، ووصولها إلى ما هي عليه الآن كان أمرا حتميا بسبب توسع المؤسسة وتشعب وظائفها مع زيادة تعقدها وتفرعها، الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة تسيير المؤسسة من جانب التدفقات النقدية و المالية

و كمدخل إلى هذا المبحث سنتطرق إلى تطور المراجعة الداخلية و مفهومها، و أهم التعاريف التي أعطيت لها، و أيضا أهمية و أهدافها

المطلب الأول: تطور المراجعة الداخلية و مفهومها

مرت مهنة المراجعة الداخلية بكثير من المراحل، حيث ساهمت الكثير من العوامل في ظهور الحاجة إلى وجود قسم المراجعة داخل المؤسسات، و من هذا العوامل ما هو مهني و ما هو أكاديمي، و على ذلك سوف نتناول تطور المراجعة الداخلية كما يلي:¹

1. المرحلة الأولى: ما قبل سنة 1947 م: كان يقصد بالمراجعة الداخلية في هذه الفترة بأنها المراجعة التي يقوم بها مجموعة من موظفي المؤسسة، و ذلك للتعقب الأخطاء، و كان هدف المراجع يعبر عن تصيد الأخطاء، و كان هدف وقائيا لم يكن هدفا بناءا، و كان الفرق بين المراجعة الداخلية و الخارجية في هذه الفترة يتمثل في الجهة التي تقوم بعملية المراجعة
2. المرحلة الثانية: ما بين 1947 حتى 1957: تم إنشاء معهد للمراجعين الداخليين الأمريكي في عام 1941، و منذ ذلك التاريخ عمل هذا المعهد على تدعيم و تطوير المراجعة الداخلية، حيث تم إصدار أول توصياته عن المراجعة الداخلية و مسؤوليات المراجع الداخلي سنة 1974، و عرفت المراجعة الداخلية على أنها: "النشاط المحايد الذي تم بداخل المؤسسة بقصد المراجعة العمليات المحاسبية و المالية كأساس لتقييم خدمات و قائية للإدارة"

وعلى ذلك نجد أن المراجعة الداخلية نوع من أنواع الرقابة، تمارس وظيفتها عن طريق قياس تقييم غيرها من أنواع الرقابة، و تهتم أساسا بالجوانب المالية و المحاسبية، و يكون العمل الوحيد المستفيد منها هو إدارة المؤسسة و هدفها هدف وقائي فقط.

3. المرحلة الثالثة: ما بين 1957 حتى 1971: أصدر معهد المراجعين الداخليين تعريفا آخر للمراجعة الداخلية، بدلا من التعريف السابق، حيث تم توسيع مجال العمل المراجع داخله، كذلك التوسيع في أهداف المراجعة الداخلية، حيث لم يقتصر هذا التعريف على الأهداف الوقائية، ولكنه تناول الأهداف البناءة و بذلك طلبت المؤسسة من المراجع الداخلي تقييم و اقتراح الحلول للمشاكل و توجيه الموظفين إن أمكن و إبداء آراء و متابعة التوجيهات، و قد جاء التعريف كما يلي: "المراجعة

¹- ثناء علي القباني، نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2006، ص 24_25

الداخلية هي تلك النشاط التقييمي المحايد داخل المؤسسة لمراجعة العمليات المحاسبية والمالية، وذلك بقصد خدمة المؤسسة وتقديم الخدمات الرقابية البناءة، فهي جزء من النظام الرقابة الإدارية يعمل عن طريق قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الأخرى".

4. المرحلة الرابعة: ما بين 1971 حتى 1981: تم وضع تعريف اخر للمراجعة الداخلية سنة 1977 حيث تم تعريف المراجعة الداخلية على " أنها نشاط تقييمي محايد داخل المؤسسة لمراجعة عملياتها بقصد خدمة الإدارة".

ويلاحظ هنا استعمال لفظ "عملياتها" بدل من العمليات المحاسبية والمالية وبهذا يكون التعريف قد توسع في مجال المراجعة الداخلية، حيث شمل تقييم العمليات، سواء المحاسبية أو الغير المحاسبية.

5. المرحلة الخامسة: ما بين 1981 حتى 1999: تم إصدار تعريف جديد للمراجعة الداخلية ظهر سنة 1981، جاء فيه أن المراجعة الداخلية هي: "ذلك النشاط التقييمي المحايد داخل المؤسسة لخدمتها، فهي نظام رقابي يعمل عن طريق فحص وتقييم فاعلية وكفاية نظم الرقابة الأخرى" ويلاحظ من التعريف السابق أن المراجعة الداخلية تحولت من أداة لخدمة التنظيم ككل، كما نلاحظ أن ذلك سوف يؤثر على كل من مكان قسم المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي داخل المؤسسة وعلى استقلال المراجع الداخلي.

وفي عام 1991 أصدر مجمع المراجعين الداخليين تعريفا جديدا للمراجعة الداخلية جاء فيه:

"المراجعة الداخلية هي الوظيفة تقييمية المحايدة التي يتم تشكيلها داخل المؤسسة لفحص وتقييم أنشطتها خدمة لها"

وهذا التعريف يتفق مع التعريف السابق، ولكن مع اختلاف فقط في استعمال بعض الألفاظ ويلاحظ من العرض السابق أن:

وهذا التعريف يتفق مع التعريف السابق، ولكن مع اختلاف فقط في استعمال بعض الألفاظ، ويلاحظ من العرض السابق أن:

-وظيفة المراجعة الداخلية يقوم بها بعض من موظفي المؤسسة.

-كل مرحلة يتسع فيها نطاق المراجعة الداخلية عن المرحلة السابقة لها نظرا لاتساع مجالها .

-تزداد الأعباء الملقاة على عاتق المراجع الداخلي مع تطور مفهوم المراجعة الداخلية خلال المرحلة السابقة، وهذا ما أثر على استقلال المراجع الداخلي ووضعه في الهيكل التنظيمي وتعيينه إلى لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة.

6. المرحلة السادسة: من 1999 حتى الآن: في 26 يونيو 1999 أصدر معهد المراجعين الداخليين أحدث تعريف للمراجعة الداخلية: "المراجعة الداخلية هي نشاط استشاري مستقل وتأكيد موضوعي بغرض زيادة عائد وتحسين عمليات المؤسسة لأنها تساعدها في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقوم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر الرقابية والمسطرة"

أما الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال أو حتى حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه، فلم ينصب عليها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 التي تنص على أنه: "يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم هيكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة و تحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها"¹

كما أكمل في نص المادة 58 على أنه:

"لا يجوز لأحد أن يتدخل في إدارة وتسيير المؤسسة الاقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها، تشكل كل منها مخالفة لهذا الحكم تسييرا ضمينا ترتب عنها تطبيق قواعد المسؤولية المدنية والجزئية المنصوص عليها في هذا الشأن"²

وتعرف المراجعة الداخلية على أنها: "وظيفة تحقيق وتقييم للرقابة الداخلية لممارسة في المؤسسة بصفة دورية، من طرف شخص معين، هذا من أجل مساعدة مسؤولين للقيام بأعمالها على أكمل وجه"³.

كما عرفها المراجعون بالولايات المتحدة الأمريكية بأنها: وظيفة يؤديها الموظفون من داخل المشروع تتناول الفحص الإنتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماته دقيقة وسليمة وكافية"⁴ ومن خلال التعريف السابق للمراجعة الداخلية يمكننا استخلاص ما يلي:

1- نشاط داخلي مستقل في المؤسسة.

2- المراجعة الداخلية تعتبر من أهم عناصر الرقابة الداخلية في المنشأة.

3- وظيفة مستقلة داخل المؤسسة غير أن هذه الاستقلالية نسبية وليست مطلقة لأنها تابعة للإدارة العليا.

4- الغرض منها التحقق من تطبيقات السياسات المسطرة من طرف المؤسسة.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 2، القانون 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المادة 40.

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، المادة 58.

³ REDA KHALASSI, L'AUDIT INTERN, AUDIT OPERATIONNEL, Edit Houma, 2eme edition, 2007, Algerie, P93.

⁴ - محمد السيد سرايا، المراجعة و التدقيق، الإطار النظري _ المعايير و القواعد، مشاكل التطبيق العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص140.

المطلب الثاني: أهداف المراجعة الداخلية

- إن تطور مفهوم المراجعة الداخلية كان له أثر كذلك على تطور الأهداف، بحيث كان هدفها الأساسي هو اكتشاف الأخطاء والتلاعبات والغش وهذا كان سابقاً أما حالياً فهو المساهمة في تقديم النظام التسييري.

- يمكن أن نحدد هدفين رئيسيين في نظام المراجعة الداخلية وهما:

1- التقييم الدوري للسياسات المحاسبية والمالية والكل المتعلقة بها والتأكد من أنها تسير حسب الخطة الموضوعية دون انحراف.

2- التقييم الدوري للسياسات الإدارية والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها وإبداء الرأي حيالها بغرض تحسينها وتطويرها وتحقيق أعلى كفاءة إدارية .

و بصفة عامة و لتحقيق أهداف المؤسسة ، تسعى المراجعة الداخلية لتحقيق أهداف التالية:¹

.التأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر و السجلات حتى يتمكن الاعتماد عليها كأساس سليم لرسم السياسات.

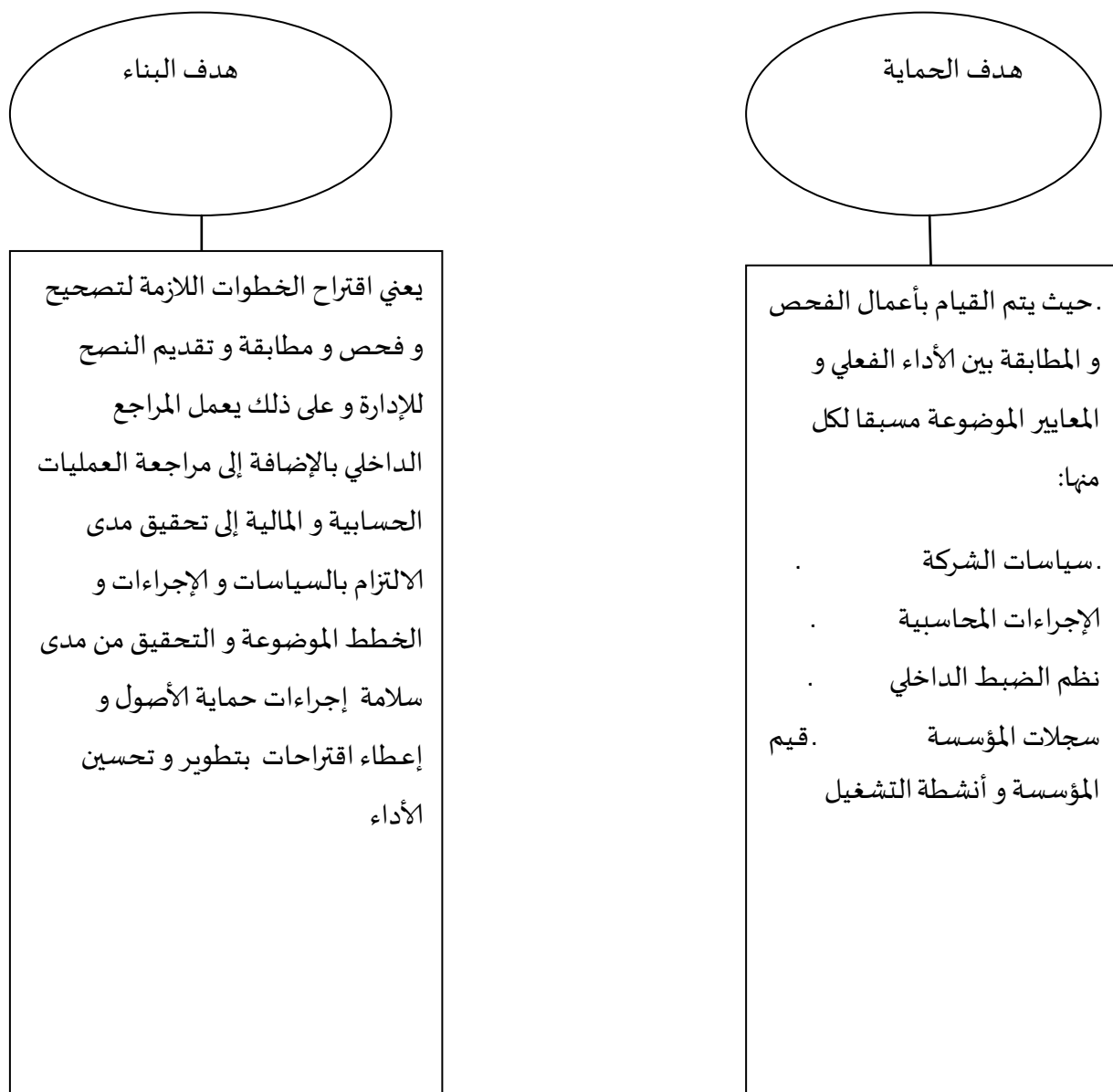
.المحافظة على أموال المؤسسة ومجوداتها من أي ضياع أو اختلاس أو تلاعب أو سوء استعمال.

.إطلاع الهيئات المسؤولة بالمؤسسة عن مدى مسايرة التطبيق العلمي لخطط و السياسات المعمول بها بصدد الشؤون المالية و المحاسبية وما يتعلق بهما من أمور و إبداء الرأي في الاقتراحات البناءة لتطوير هذه الخطط و السياسات مما يحقق كفاية إنتاجية أكبر للمؤسسة ككل.

ومما سبق يتضح أن عمل المراجعة الداخلية تمثل أهداف بعيدة المدى بحيث يتطلب الوصول إليها و تحقيقها القيام بالعديد من الدراسات و التقييمات و التحليلات.

شكل رقم: (L 01): هدف المراجعة الداخلية

¹ نور أحمد، مراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1992، ص233.



المصدر: عبد الفتاح محمد صحن، الرقابة و المراجعة الداخلية، الدار الجامعية، مصر 2004، ص 109

المطلب الثالث: خصائص المراجعة الداخلية:

تمتاز المراجعة الداخلية بجملة من الخصائص وهي¹:

1. المراجعة الداخلية وظيفة دورية : حيث تخضع مختلف الوحدات و المصالح التابعة لها لعمليات الفحص و التقييم بصفة مستمرة .
 2. المراجعة الداخلية وظيفة شاملة : فهي تطبق في المؤسسات و في كل الوظائف، حيث تنصب على كل وظائف المؤسسة بهدف خدمة الإدارة .
 3. الاستقلالية: رغم أن المراجعة الداخلية وظيفة من وظائف المؤسسة إلا أنها مستقلة عن باقي الوظائف الأخرى فعلى المراجع أن يكون مستقلا حتى يتسم عمله بالوظيفة .
- إضافة إلى تلك الخصائص نذكر الخصائص التالية:

- . المراجعة الداخلية دعامة أساسية من دعائم نظام الرقابة الداخلية .
 - . المراجعة الداخلية وظيفة تقوم بها وحدة إدارية من وحدات المؤسسة .
 - . المراجعة الداخلية تسعى إلى ترشيد القرارات الإدارية من خلال توفير المعلومات الدقيقة.
- يمكن تناول طبيعة المراجعة الداخلية من خلال النقاط التالية:
2. نشاط داخلي مستقل داخل المؤسسة و أداة رقابة بغرض انتقاء و تقييم جميع الرقابات الأخرى.²
 - . وظيفة استشارية أكثر منها وظيفة تنفيذية .
 - . يمتد نشاطها إلى جميع الرقابات الإدارية و المحاسبية و الضبط الداخلي .
 - . تعمل على تقييم الرقابة المحاسبية .
 - . يستطيع المراجع الداخلي أن يقوم بذات المهام التي يقوم بها المراجع الخارجي خلال فترة المراجعة .

المبحث الثاني: أنواع وفاعلية الأنشطة المراجعة الداخلية

¹ - كافي محمد، لقواق خالد، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات محاسبي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2015/2014 ص 39 - 40.

² - منصور حامد محمد، أساسيات المراجعة، جامعة التعليم المفتوح، مصر، 2004، ص37.

المطلب الأول: أنواع المراجعة الداخلية

-إن مجال تطبيق المراجعة الداخلية واسع، حيث انه يقوم على أساس الرقابة الداخلية للمؤسسة كما أنها تعتمد على الفحص ومدى إحترام القوانين والأنظمة، وبالتالي تنقسم إلى:مراجعة محاسبية ومالية، ومراجعة إدارية تشغيلية.

1-المراجعة المالية:¹

تعرف مراجعة المالية بأنها الفحص المنظم للكشوف المالية و السجلات والعمليات المتعلقة بها لتحديد مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و السياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى.

وتعتبر المراجعة المالية المجال التقليدي للمراجعة الداخلية، والذي يتضمن تتبع القيود المحاسبية لأحداث الاقتصادية التي تحصل داخل المؤسسة و تدقيقها حسابيا ومستنديا ثم التحقق من سلامتها وموافقتها للأنظمة والتعليمات المتبعة والقوانين والمبادئ المحاسبية وذلك لإظهار البيانات بصورة واقعية وتتناول أيضا التحقق من وجود الأصول وتوافر الحماية المناسبة لها من الضياع وسوء الاختلاس، وكذلك فحص وتقويم درجة متانة الرقابة المحاسبية الداخلية و كفايتها ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية الناشئة داخل المؤسسة والتي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات.

2. الرقابة المحاسبية:

تشتمل على خطة التنظيم والوسائل و الإجراءات التي تهتم بصفة أساسية بالمحافظة على أصول المؤسسة ومدى الاعتماد على بيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر و السجلات المحاسبية، ويتحقق ذلك عن طريق تصميم نظام فعال لأنظمة الضبط الداخلي، و توفير جهات كفاء للقيام بعمليات المراجعة الداخلية.

3.مراجعة العمليات (التدقيق التشغيلي):

"تهدف المراجعة التشغيلية إلى تحقيق من الكفاءة والفاعلية والاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها، ومساعدة الإدارة على حل المشاكل بتقديم توصيات محددة من أجل سلوك أساليب عمل واقعية"²

المطلب الثاني: فاعلية وأنشطة المراجعة الداخلية

¹- سعودي بلقاسم ، مراجعة الداخلية ، مطبوعة مقدمة لطلبة سنة الثانية، علوم تسيير ،جامعة مجد بوضياف، مسيلة، 2016/2017،ص.11.

²- العمرات أحمد صالح، المراجعة الداخلية، الإطار النظري والمحتوى السلوكي، دار النشر،الأردن ص 56.

أصبحت وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف المهمة لأغراض الرقابة و المسائلة المحاسبية .

لذلك أصبح من الضروري التعرف على العوامل المحددة لفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية من ناحية، و استعراض الأنشطة الفنية المستخدمة في تنفيذ عملية المراجعة الداخلية بفعالية في المجال المالي و المحاسبي و المجال التشغيلي من ناحية أخرى .

ويستهدف ذلك دعم دور المراجعة الداخلية في خدمة أغراض الرقابة و المسائلة المحاسبية، و يقصد بفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية مقدرتها على تحقيق الأهداف المنوطة بها و تعتمد فعالية وظيفة المراجعة الداخلية على العوامل الأربعة التالية:¹

1.استقلال المراجع الداخلي .

2.تفويض السلطة للمراجع الداخلي .

3.تحديد أهداف واضحة للمراجعة الداخلية .

4.توفير الموارد اللازمة لوظيفة المراجعة الداخلية .

و على هذا الأساس يحتاج دور وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسات المختلفة إلى توصيف رسمي لوظيفة المراجعة الداخلية، متضمنا تحديد أهدافها و نطاقها ، كما يجب تحديد ترتيبات التي تكفل الاستقلال للمراجع الداخلي، و كذلك تحديد مسؤولياته وواجباته ، و إقرار ميثاق وظيفة المراجعة الداخلية يعزز مصدر السلطة المفوضة للمراجع الداخلي ، و يجب توفير الموارد المطلوبة للوفاء بالأهداف.

يجب أن تقوم الإدارة بتحديد أهداف واضحة لوظيفة المراجعة الداخلية عند إنشائها مع أخذ المخاطر المفترضة بعين الاعتبار، وسوف تحدد هذه الأهداف نطاق وظيفة المراجعة الداخلية الذي ينبغي تحديده في ميثاق وظيفة المراجعة الداخلية.²

وينبغي أن تتطابق أهداف المراجعة الداخلية مع أهداف المؤسسة و أغراضها و أن تدعمها مساعي الإدارة نحو إنجاز السياسات و الأهداف المرسومة

و من الأنشطة التي يمارسها وظيفة المراجعة الداخلية "أن المخاطر تشير إلى احتمال أن الأحداث قد تقع و قد تهدد تحقيق الأهداف المؤسسات، كما أن نظم الرقابة هي عبارة عن مقاييس التي يتم وضعها بفاعلية لمنع أو اكتشاف الفشل"³

وتفويض السلطة داخل المؤسسة أمر ضروري للقيام بالعمل و انجازه.⁴

¹ - سعودي بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص9.

² - أيوب توفيق، طبيعة التدقيق الداخلي، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد 97، الأردن، سنة 1998، ص25.

³ - لطفي أمين السيد احمد، المراجعة الدولية و عولمة أسواق رأس المال، دار الجامعية، مصر، 2005، ص232.

⁴ - سعودي بلقاسم ، مرجع سبق ذكره ص10-11.

و تفويض السلطة الذي يعتمد المهارة و المعرفة و الخبرة ومعايير الأداء يعد ضروريا للوفاء بالمسؤوليات الوظيفية ويحتاج المراجعون الداخليون إلى تفويض السلطة المباشرة أعمالهم ، ومقابلة أفراد المؤسسة ، وفحص المستندات ، وملاحظة العمليات من أجل أدلة الإثبات، و غالبا ما يفوض مجلس الإدارة السلطة للمراجع الداخلي ويصدق عليها ، وفي جميع الأحوال من الضروري للإدارة العليا ضمان الفهم و الإدراك لدور وظيفة المراجعة الداخلية و غرضها عبر المؤسسات كلها، ويجب أن تكون حقوق المراجع الداخلي في الوصول للمعلومات و الاتصال بالأفراد معروفة جيدا كما ينبغي بيان حدود ذلك بوضوح تام.

كما أن الوفاء بالمسؤوليات و وظيفة المراجعة الداخلية يسمح للمراجعين الداخليين من تكوين أحكام و آراء بالاعتماد على تفسيرهم للأدلة والقرائن التي تم تجميعها .

وسوف تعتمد فعالية الوظيفة المراجعة الداخلية على مصداقيتها و الاعتماد عليها.

ويعتمد ذلك على تأكد مديري الإدارات و العمليات التي تخضع للمراجعة من كفاءة المراجع الداخلي و مقدرته على عمل مثل هذه الأحكام و الآراء عن العمليات المسؤولون عنها .

ويتطلب ذلك أن يكون أفراد إدارة المراجعة الداخلية ذوي مهارات و معرفة و خبرة و مكانة ملائمة

هذا و ينبغي ألا يكون للمراجع الداخلي سلطة تغيير أي شيء في المجالات الخاضعة للفحص، فالتغيير أمر اختياري للإدارة المسؤولة ، أما دور المراجع الداخلي تكمن الملاحظة وإعداد التوصيات اللازمة فقط .

واستقلال المراجع الداخلي يتطلب أن يتمتع المراجع باستقلال تام على أساس الوضع التنظيمي ، وعلى أساس الموضوعية التي تمكنه من الأداء السليم لواجباته، وكي تخدم المراجعة الداخلية هدف البناء، ينبغي أن تكون أحكامها غير متحيزة، ويتحقق ذلك فقط من خلال الموضوعية و استقلال وظيفة المراجعة الداخلية يعني حرية تخطيط و تنفيذ العمل و الاتصال بأعلى مستويات الإدارة و التحرر من كل مسؤوليات التشغيل و حرية قرار التعيين و العزل و الحوافز و المكافآت لجميع أعضاء الإدارة الداخلية و كذلك يجب إن يتمتع المراجع الداخلي بالنزاهة و أي افتراض يتعارض مع المصالح يقلل من مصداقية النتائج و التوصيات التي تقدمها، وأيضا الاعتقاد السليم في النتائج العمل الذي يقومون به.

ولكي يكون المراجع الداخلي مستقلا يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

أ. يجب أن ترتفع المكانة التنظيمية للمراجع الداخلي و أن يتبع الإدارة العليا، أن يتحرر من أية رقابة استشاري، أو من أي تأثير من الإدارة في أي مجال يخضع للمراجعة .

ب. يجب أن يحظى المراجع الداخلي بالتأييد الكامل من الإدارة في كل القطاعات، ويتضمن ذلك وضع ميثاق و وظيفة المراجعة الداخلية الذي يتضمن تحديدا واضحا و رسميا لأهداف و وظيفة المراجعة الداخلية و سلطاتها و مسؤولياتها و الوضع التنظيمي للمراجع الداخلي، ونطاق و وظيفة المراجعة الداخلية.

- ج. يجب أن تكون تعيين رئيس إدارة المراجعة الداخلية وعزلة من اختصاص المدير العام أو لجنة المراجعة.
- د. يجب أن يتمتع المراجع بالاستقلال الذهني، وأن يكون قادرا على صنع الأحكام و إبداء الرأي دون تحيز.
- هـ. يجب أن يتحرر المراجعون الداخليين من التأثيرات غير الضرورية التي يمكن أن تؤثر جوهريا على النطاق عملهم و الأحكام أو الأداء يتم إصدارها في تقرير المراجعة.
- يستخلص مما تم ذكره من العناصر السابقة أن أهم استقلال المراجع يرتبط بالموضوعية التي يتمتع بها و تجنب تعارض المصالح و الوضع التنظيمي للمراجع الداخلي.

المطلب الثالث: معايير مهمة المراجعة الداخلية

إن معايير المراجعة الداخلية تمثل أهداف نوعية أو كيفية يجب الإلمام بها، وعليه تختلف معايير المراجعة عن أدواتها، حيث أننا من خلال هذا العنصر سنتطرق إلى معايير المراجعة المتعارف عليها و التي يمكن تلخيصها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم: (01.1) معايير المراجعة الداخلية

المجال الرئيسي	المجال الفرعي	مضمون المعيار
المعايير العامة	التأهيل العلمي و الكفاية المهنية	يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص لديه التدريب الفني الكافي والخبرة

كمراجع		
في جميع الأمور المرتبطة بالواجبات المهنية، يجب أن يحافظ المراجع على الاستقلال الذهني والاستقلال في المظهر	استقلال المراجع	
يجب بذل العناية المهنية اللازمة لانجاز الفحص وإعداد التقرير	العناية المهنية	
يجب تخطيط العمل بدرجة كافية و يجب مباشرة الإشراف الملائم على المساعدين في حالة وجودهم	التخطيط العمل و الإشراف على المساعدين	معايير العمل المبدئي
يجب أن تجرى الدراسة و تقييم ملائمين لأساليب الرقابة الداخلية المطبقة كأساس لاعتماد عليها، و لتحديد مدى الاختبارات المطلوبة و التي سوف تحدد إطار إجراءات المراجعة	تقييم مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية	
يجب الحصول على أدلة كافية وملائمة من خلال الفحص و الملاحظة والاستعلام والمصادقات لتكوين أساس لإبداء الرأي في القوائم المالية موضوع الفحص	توفير الأدلة الكافية والملائمة	
يجب أن يبين ما إذ كانت القوائم المالية قد عرضت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً	توفير عرض القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً	معايير التقرير
يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت المبادئ المحاسبية	الانسياق في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً	

<p>المقبولة في الفترة الحالية هي المبادئ التي طبعتها في الفترة السابقة</p>	<p>عاما</p>	
<p>ينظر إلى الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية على أنه كاف بدرجة معقولة إذ لم يوضح التقرير ذلك</p>	<p>ملائمة الإفصاح في القوائم المالية</p>	
<p>تقرير المراجع يجب أن يتضمن رأيه في القوائم المالية كوحدة أو الإشارة إلى عدم إمكانية ذلك، وفي جميع الحالات التي يقترن فيها اسم المراجع بالقوائم المالية، يجب أن يتضمن التقرير إيضاحا قاطعا عن الفحص الذي قام به المراجع ودرجة المسؤولية التي يتحملها.</p>	<p>وحدة الرأي</p>	

المصدر: عبد الرزاق محمد القاسم، تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن 2004، ص 25.

المبحث الثالث: الخطوات المنهجية لمهمة المراجعة الداخلية

يتألف عمل المراجع من عدة مهمات ينجزها على فترات متقطعة، و نعني ب"مهمة المراجعة" ذلك العمل المؤقت الهادف الذي يعهد للمراجع بغرض مساعدة أفراد المؤسسة على ممارسة مسؤوليتهم و أنشطتهم بفعالية و أي كان المعيار المعتمد في تصنيف مهمات المراجعة، فإن تنفيذها يأتي في ثلاثة خطوات رئيسية و هي:

- مرحلة التحضير و التخطيط للمهمة

- مرحلة التنفيذ أو تحقيق المهمة

.مرحلة الاستنتاج وإعداد تقرير المراجعة

و التي سنحاول توضيحها بشيء من التفصيل فيما يلي:

المطلب الأول: مرحلة التحضير والتخطيط للمهمة

تفتح بها أية مهمة مراجعة، بحيث يتم من خلالها إنجاز كل الأعمال التحضيرية التي تسبق مرحلة تنفيذ أو تحقيق المهمة، و هي مرحلة تحتاج إلى مراجعين على استعداد كافي للفهم و الاستيعاب، كما تتطلب معرفة جيدة بوحدة محل المراجعة .

تنقسم مرحلة التحضير و التخطيط هذه إلى:¹

.مرحلة الإنطلاق:

.مرحلة الدراسة:

الفرع الأول: مرحلة الانطلاق:

تتجسد هذه المرحلة في الأمر بالمهمة، و هو عبارة عن وثيقة تتضمن تفويضا من المديرية العامة لإدارة المراجعة الداخلية تعلم فيه المسؤولين المعنيين بتدخلات المراجعين المستقبلية، و تقوم هذه الوثيقة على ثلاث مبادئ أساسية و هي

- لا يحق للمراجعة الداخلية تقرير المهمات، و إنما هذا الأمر هو من اختصاص هيئة مؤهلة، و هو يعطي للمراجعين الحق في بدء المهمة

- يحرر الأمر بالمهمة و يمضي من قبل ممثل المديرية العامة (المدير العام، الرئيس المدير العام) أو لجنة المراجعة إن وجدت، و هو يشمل أصل الطلب و موضوع المهمة و الوحدات أو الأقسام المعنية.فهو لا يخص فقط إدارة المراجعة الداخلية.

- يستخدم الأمر بالمهمة في إعلام كل المسؤولين المعنيين بهذه المهمة، فهو لا يخص فقط إدارة المراجعة الداخلية.²

و على العموم نفرق هنا بين نوعين من الأوامر، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار معيار محتوى أو مضمون الأمر بالمهمة، حيث نجد: أمر بمهمة قصير، أو أمر بمهمة مطول.

فالأمر بالمهمة القصير يتم تحريره في أسطر معدودة، تحدد فيها أهداف المهمة و مجال تطبيقها، وهو يترك للمراجعين الحرية المطلقة في اختيار الطرق المناسبة لتنفيذ مهمتهم، أما النوع الثاني (الأمر بالمهمة

¹ -Jacques Renard, op_cit, 2éme édition,page:220

² -Olivier LEMANT ,Groupe de recherche : « La conduite d'une mission d'audit interne »,Eds Dunod,2éme édition, paris, 1995 , page :35

المطول)، فيحتوي إضافة إلى أهداف و مجال تطبيق المهمة نماذج لتدخلات المراجعين، كما يحدد التواريخ و أماكن كل عملية يقوم بها المراجع، و كذلك كل الوسائل التي يستعملها و تلك التي لا يستعملها في تنفيذ مهمته.

و بين النوع القصير و المطول للأمر للمهمة، فإنه يمكن التمييز بين الأمر بالمهمة العام و الأمر بالمهمة الخاص فالأول يظهر جليا في مخطط المراجعة لأن كل سطر من هذا المخطط هو بمثابة تكليف بالمهمة و هذا من منطلقين إثنين هما¹:

• تتم المصادقة على مخطط المراجعة من قبل المديرية العامة أو لجنة المراجعة إن وجدت

• كل جزء من المخطط يوزع، وهذا لإعلام المسؤولين المعنيين، و في الوقت المناسب، و بذلك فإن مخطط المراجعة هو عبارة عن أوامر قصيرة لأن موضوع كل مهمة ملخص في سطر واحد، أما الأمر بالمهمة الخاص فيستعمل عادة في المؤسسات التي لا تتوافر على مخطط المراجعة و هو يخص بالتحديد

"مهمات المراجعة عند الطلب" أي تلك المهمات المرتبطة بالمشاكل العاجلة و غير المتوقعة، الناشئة عن وضعيات جديدة فلكل حالة خاصة أمر بالمهمة خاص، إلا أن الأوامر المطولة هي في الغالب أوامر خاصة، لكن العكس ليس دائما صحيح

الفرع الثاني: مرحلة الدراسة:

بعد التكليف بالمهمة يبدأ المراجع الداخلي مرحلة جديدة و هامة، تعد نتائجها بمثابة نقطة انطلاق للعمل الميداني الذي سينجزه في المراحل اللاحقة للمهمة.

و تنقسم هذه المرحلة إلى ثلاثة مراحل فرعية و هي:

➤ مرحلة الترف و الإطلاع.

➤ مرحلة التعرف على المخاطر.

➤ مرحلة تحديد الأهداف.

1. مرحلة التعرف و الإطلاع: يقوم المراجع في هذه المرحلة بجمع كل المعلومات التي يراها ضرورية، لكن قبل ذلك لا بد أن تكون له ثقافة حول الموضوع الذي سيراجعه حتى يكون على استعداد لفهم و الاستيعاب ما يحدث عنه من تفسيرات، إذ لا يعقل تنفيذ مهمة مراجعة الخزينة مثلا بدون أن تكون المراجع الداخلية معرفة سابقة عن كيفية تسييرها نظريا.

و لهذا فإن مسألة فهم موضوع المهمة هي نقطة جوهرية و في غاية الأهمية لنجاح أية مهمة مراجعة، و الغرض منها هو:

¹ -Jacques Renard, op-cit, 3éme édition, pagz :226

- تكوين منذ البداية نظرة جيدة حول مجموع الرقابات الداخلية الخاصة بالوظيفة أو العملية التي تتم مراجعتها.

- مساعدة المراجع على تحديد الأهداف المهمة المستندة إليه .

- التعرف بشكل صحيح على المشاكل الأساسية المتعلقة بالموضوع أو الوظيفة محل المراجعة¹.

- وضع كل الأسئلة الخاصة بموضوع المراجعة، و تفادئ الوقوع في المتاهات التي قد تؤثر سلبا على عمل المراجع الداخلي.

- تنظيم عملية المراجعة الداخلية

و يستخدم المراجع في هذه المرحلة القائمة تتضمن كل الأسئلة الهامة المتعلقة بالموضوع مهمة التعرف ب"استبيان اطلاع" وهي وثيقة ضرورية يحضرها المراجع بناء على مكتسباته و خبرته من جهة، و كل ما يعرفه أو يود معرفته حول موضوع من جهة أخرى، و بذلك فإن أهمية هذا الاستبيان تختلف من مراجع إلى آخر، و لكنه يبقى أداة هامة تساعده في:

- فهم موضوع المهمة و تحديد مجال تطبيقها

- تحديد أهداف المهمة المستندة إليه.

- التعرف بشكل صحيح على مشاكل الأساسية المتعلقة بالموضوع.

- تنظيم عمله

- تحضير قوائم الأسئلة المتعلقة بالرقابة الداخلية

و يعمل المراجع الداخلي على الإجابة على تلك الأسئلة باستخدام كل الوسائل التي يملكها (المقابلات، الملاحظات، الوثائق و غيرها) ليقوم بعد ذلك بفحص و تحليل تلك المعارف التي اكتسبها، و ذلك و بتحضير وثيقة التحليل الخاصة و تعرف ب"مخطط التمهيدي" و هو عبارة عن جدول مقسم الى خانتين:

• الخانة الأولى: يقسم فيها النشاط أو الوظيفة في حل المراجعة إلى مهام أو عمليات رئيسية (مواضيع قابلة للمراجعة)

• الخانة الثانية: تحدد فيها أهداف كل عملية سيراجعها

إن هذا الجدول (المخطط التمهيدي) ينظم عمل المراجع الداخلي إلى غاية انتهائه من مرحلة الدراسة هذه، و هو يعد الجزء الأول من جدول المخاطر الذي يخص المرحلة الموالية

¹ Jacques Renard, op-cit, 3ème édition, page :197

2. مرحلة التعرف على المخاطر: كما تعرف كذلك بمرحلة " التعرف على مناطق المخاطر " وفيها يقوم المراجع الداخلي بتحديد الأماكن التي يمكن أن تظهر فيها المخاطر، ليتمكن فيما بعد من تحليلها، ولهذا الغرض يستعمل المراجع وثيقة خاصة تعرف بجدول "نقاط القوة والضعف الواضحة" يوضح و بصورة شاملة رأيه في كل عملية أو عنصر حدده في المخطط التمهيدي، حتى يستطيع بعدها إعداد تقرير التوجيه الذي يميز المرحلة الموالية .

3.. مرحلة التحديد الأهداف : يعمل المراجع الداخلي في هذه المرحلة على تشكيل محاور أبحاث مهمته و توضيح حدودها، وتساعد في ذلك الوثيقة التي يحضرها، و التي تعرف ب"تقرير التوجيه" أو مخطط المهمة .

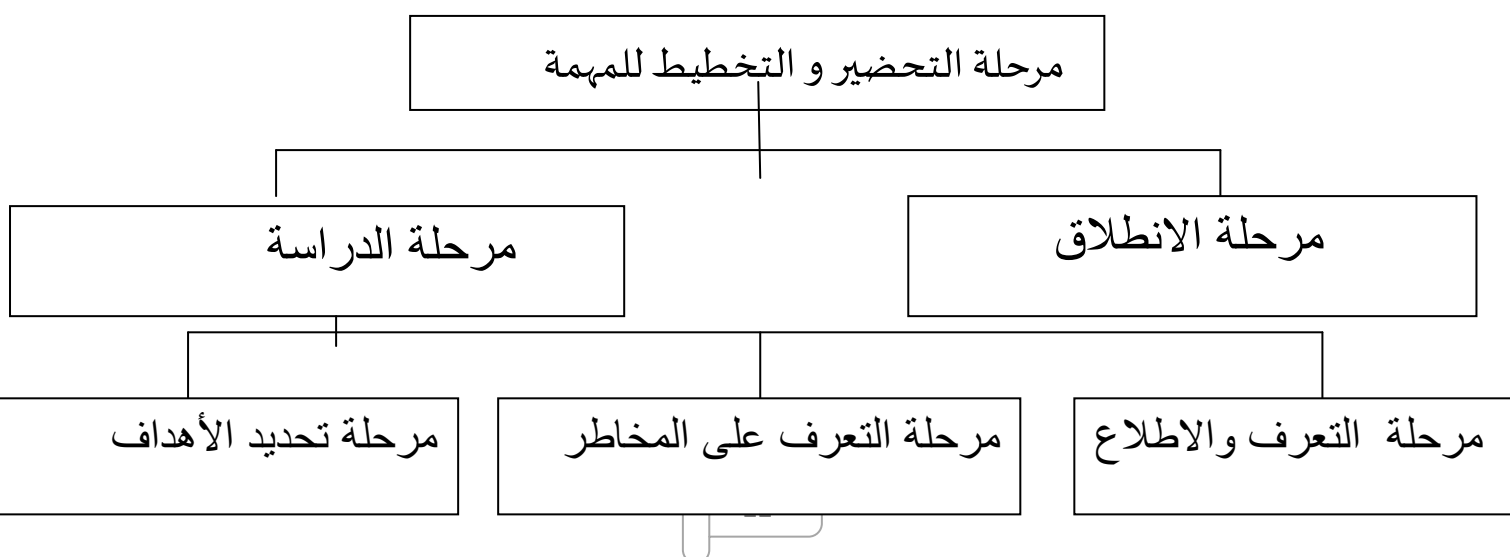
وتتضمن هذه الوثيقة ثلاثة أقسام أساسية وهي :

• القسم الأول: ويدكر فيه المراجع الداخلي بالأهداف العامة لمهمته، وهي تلك الأهداف الدائمة للرقابة الداخلية التي يسعى دائما للتأكد من مدى ملائمتها و فعالية تطبيقها (حماية الأصول، دقة المعلومات، احترام الإجراءات و القوانين و اللوائح، الاستغلال الأمثل للموارد).

• القسم الثاني: يخص الأهداف الخاصة بمهمة المراجعة، حيث يقوم المراجع الداخلي بتحديد مختلف عناصر الرقابة الداخلية الخاصة التي يود اختيارها والتي تساهم في تحقيق الأهداف العامة، وهي جميعها مرتبطة بمناطق المخاطر التي تعرف عليها في المرحلة السابقة.

• القسم الثالث: يضم مجال العمل المراجع، وهو يمثل إطار مهمة المراجعة ، حيث يقوم المراجع الداخلي بتحديد الأقسام و الوحدات التي ستخضع لعملية المراجعة، وكذلك تعين الأماكن التي سيتردد عليها أثناء تنفيذه لهذه المهمة.

شكل (2.1): مرحلة التحضير والتخطيط للمهمة المراجعة الداخلية



المصدر: من إعداد طالب الباحث

المطلب الثاني: مرحلة التنفيذ أو تحقيق المهمة

هنا يخرج المراجع الداخلي من مكتبه لأداء عمله الميداني في الوحدة الخاضعة للمراجعة، وهي مرحلة تتطلب القدرة الكافية على تحليل و الاستنتاج باستخدام وسائل الفحص و الإختبار .
و تبدأ هذه المرحلة باجتماع الافتتاح، ليتم بعدها وضع برنامج المراجعة ثم الدخول في العمل الميداني، وفيما يلي تفصيل لهذه الخطوات :

الفرع الأول: اجتماع الافتتاح:

ينظم هذا الاجتماع في وسط المهمة و ليس في بدايتها، و هو يعني بذلك انطلاق عمليات التنفيذ ، حيث ينعقد اجتماع الافتتاح في الوحدة الخاضعة للمراجعة(قسم ، قطاع، وحدة) ويحضره كل من المراجعين المكلفين بالمهمة على رأسهم رئيس المهمة، و كذلك الأشخاص المراجعين أعمالهم(المسؤولين عن القسم أو الوظيفة الخاضعة لعملية المراجعة).

و يتناول في مجمله ستة نقاط جوهرية و هي:

- تعرف الحاضرين أو المشاركين على بعضهم

- التذكير بأهداف المراجعة الداخلية و هذا لضمان التعاون بين المراجعين الداخليين و الأشخاص المراجعة أعمالهم.

- عرض و فحص و مناقشة تقرير التوجيه (أو مخطط المهمة) الذي تم تحضيره في المرحلة السابقة، ليصبح بمثابة عقد بين الطرفين (المراجعين الداخليين و الأشخاص الخاضعين للمراجعة) ملزمين بتطبيقه.

- تحديد بدقة الأشخاص الذين سيقابلهم المراجع الداخلي، و تواريخ تلك اللقاءات.

- تحديد الشروط المادية لمهمة المراجعة(التنقل، الإطعام، الإقامة و غيرها.....)

- التذكير بإجراءات المراجعة(اجتماع الإقفال، كيفية تحرير تقرير المراجعة، كيفية توزيعه و إجراءات متابعة تنفيذه)

و خلال هذا الاجتماع، قد يتقرر تغيير أي عنصر من عناصر مخطط المهمة، و بذلك يصبح هذا الأخير قابلاً للتنفيذ. و لتحقيق الأهداف الواردة في تقرير التوجيه، يحضر المراجع الداخلي برنامجاً خاصاً، و بذلك ينتقل إلى الخطوة الثانية من مرحلة التنفيذ.

الفرع الثاني: برنامج المراجعة:

و يسمى كذلك بـ "مخطط التنفيذ" و هنا يتعلق الأمر بوثيقة داخلية تخص فقط إدارة المراجعة الداخلية يحضرها الفريق المكلف بالمهمة، أين يتم من خلالها تحديد و توزيع المهام على أعضاء ذلك الفريق.

و يتم إعداد هذا البرنامج وفقاً لخطة عمل المراجعة، لأنه يعتبر ترجمة مفصلة لهذه الخطة و بالتالي يجب أن يتضمن برنامج المراجعة موضوعات الفحص المختلفة و كذلك المراحل و الخطوات اللازمة لإجراء الفحوصات و الاختبارات.

و يمتاز برامج المراجعة الذي يتم إعداده جيداً بما يلي:

- يعتبر أساساً بمتابعة الأداء الفعلي لمهمة المراجعة، و ذلك بمقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط في برنامج المراجعة.

- يساعد على تدريب المراجعين الجدد .

- يعتبر سجلاً مختصراً للعمل المطلوب تنفيذه.

- يساعد فريق المراجعين على الإلمام بطبيعة العمل المطلوب تنفيذه.

- يوفر أساساً منظم لتوزيع الواجبات على المراجعين المساعدين.

- يساعد المشرفين على تقليل الإشراف المباشر الذي يقوموا به على المراجعين.

كما أن هذا البرنامج هو وثيقة تستجيب للأغراض التالية:

- يعتبر برنامج المراجعة بمثابة عقد مؤقت بين الفريق المكلف بالمهمة و المسؤولين عن إدارة المراجعة الداخلية، و هو في نفس الوقت يعد مرجعاً لهم في تقييم العمل المنجز، و أي تغيير (سواء كان تعديلاً أو إلغاءً أو إضافةً) في هذا البرنامج يتم بموافقة مسؤول إدارة المراجعة الداخلية، و من هذا المنطلق فإن وجوده (العقد) يتضمن تحقيق الأهداف المسطرة في تقرير التوجيه.

- برنامج المراجعة هو عبارة عن مخطط عمل يتم من خلاله توزيع المهام على أعضاء فريق المهمة (مراجعون ذوي خبرة، مراجعون مبتدئون، مراجعون متخصصون) بناءً على مؤهلات و قدرات كل واحد منهم، و

بذلك يتم تنظيم و تخطيط العمل خلال الزمن، و كذا تنسيق التنقلات و تحديد بدقة تواريخ المقابلات و اللقاءات.

- يستخدم المراجع الداخلي هذه الوثيقة (برنامج المراجعة) كمنهاج أو دليل أثناء تنفيذه للأعمال المختلفة.

- تعد هذه الوثيقة بمثابة نقطة انطلاق في تحضير قائمة الأسئلة المتعلقة بالرقابة الداخلية، فهي تشير و بالتفصيل إلى ما يفترض القيام به لدراسة مناطق الخطر التي بم يتم التعرف عليها في مرحلة التحضير.

- يساعد هذا البرنامج رئيس المهمة على متابعة عمل المراجعين، و ذلك على مستويين:

• التأكد من السير العادي لعمليات المراجعة خلال الزمن.

• متابعة عمل كل مراجع و مقارنته بالمهام التي أسندت إليه، مع تقييم المهارات الفردية.

- يستخدم برنامج المراجعة كنموذج للمهام اللاحقة، حيث يتم تحضير برنامج المراجعة الحالي انطلاقاً من البرنامج الذي سبق تحضيره من قبل، و الذي يخص نفس موضوع المهمة.

وبالإضافة إلى توزيع المهام و الأعمال الخاصة بكل مراجع و تحديد توقيت تنفيذها، فإن برنامج المراجعة يتضمن كذلك الوسائل و التقنيات التي يستخدمها في عمله.

الفرع الثالث: العمل الميداني

أول ما يبدأ به المراجع الداخلي في هذه المرحلة هو تجهيز قائمة الأسئلة المتعلقة بالرقابة الداخلية المطبقة في الوظيفة أو النشاط محل المراجعة، وهي وثيقة قد شرع في تحضيرها في حين قسم المهمة التي ينفذها إلى العمليات أساسية (مرحلة الدراسة)، إذ يتفحص إعداد قائمة أسئلة الرقابة الداخلية الخاصة بكل عنصر من عناصر المهمة التي تم تحديدها في المخطط التمهيدي، ولهذا و بعد الإجابة على الأسئلة و هو الجانب الميداني للمهمة يقوم المراجع الداخلي بعدة اختبارات للتحقق من مدى صدق و صحة المعلومات الواردة فيها وذلك باستخدام كل الوسائل المتاحة.

المطلب الثالث: مرحلة الاستنتاج

وفيهما يعود المراجع الداخلي إلى مكتبه و بحوزته أوراق العمل بما فيها أوراق إظهار وتحليل المشاكل، و التي تساعد في تحضير مشروع تقرير المراجعة، ليتم بعدها عقد اجتماع الإقفال و تحرير التقرير مراجعة في صورته النهائية، حتى يتم فيما بعد متابعة تنفيذ ما جاء فيه.

و نشر هنا إلى أن مرحلة الاستنتاج هي مرحلة هامة و تتطلب مقدرة عالية على التحرير، كما أنها تنقسم إلى عدة مراحل:

الفرع الأول: مشروع تقرير المراجعة الداخلية¹

يعد هذا مشروع مؤقتا، يحضره مراجع الداخلي حتى يتمكن من وضع جدول أعمال اجتماع الإقفال، وسمي بذلك لأسباب التالية:

.لم تتم المصادقة بعد على جميع الملاحظات التي يحتويها هذا التقرير، فهي لا تعد ملاحظات نهائية .
تتضمن هذه الوثيقة توصيات المراجعين، ولكنها بالمقابل لا تحتوي على إجابات الأشخاص المراجعة أعمالهم عن تلك التوصيات، وبالتالي غير كاملة،

الفرع الثاني: اجتماع الإقفال

يحضر هذا الاجتماع نفس الأشخاص الذين شاركوا في اجتماع الافتتاح، ويتم فيه عرض وتقديم النقاط الأساسية الواردة في مشروع تقرير المراجعة بدون أي حكم على العمليات المراجعة و بعد العرض الكامل لعمليات المراجعة، يقوم المراجع بتعبير عن رأيه، و تقديم التوصيات التي يراها مناسبة، الأمر الذي قد يؤدي إلى معارضة بعض الأشخاص المراجعة أعمالهم لتلك التوصيات وهنا نميز بين حالتين:

.إما أن يكون بحوزة المراجع عناصر الإثبات، فهو بذلك متأكد من النتائج التي توصل إليها وبالتالي لا مبرر لاعتراض أحد المشاركين في الاجتماع.

أو لا يملك عناصر الإثبات، فالشك هنا هو الذي قاده إلى تلك النتائج(نتائج التقديرية) في هذه الحالة فأى اعتراض من طرف أحد الحاضرين في الاجتماع حول أي نقطة من مشروع التقرير يجب أن يتنازل عنها فوراً

الفرع الثالث: تقرير المراجعة الداخلية

وهي آخر خطوة في أية مهمة ينفذها المراجع، حيث يعمل هذا الأخير على تحضير وثيقة نهائية مباشرة بعد انتهاء اجتماع الإقفال، واستلام الأجوبة الكتابية على توصيات الواردة في مشروع التقرير .

ويقوم التقرير المراجعة الداخلية على عدة مبادئ، وهي:

لكل مهمة مراجعة داخلية تقرير خاص بها و هذا بالاستناد إلى معيار 430 الذي ينص على أنه " يجب على المراجعين تحضير تقرير....."

¹ -Olivier Lemant, Groupede recherche, op-cit ; page ;120

. تقرير المراجعة الداخلية هو وثيقة نهائية، فمهمة المراجعة تنتهي فقط عند تقديم توصيات، ونشير هنا إلى أن هناك دور آخر يقوم به المراجع بعد نشر التقرير النهائي، وهو متابعة تنفيذ ما جاء في ذلك بمشروع التقرير

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن المراجعة الداخلية تهتم بفحص الدفاتر و السجلات بغض التأكد من صحة القوائم المالية، و مدى مطابقتها لنتائج العمليات في المؤسسة، و تصحيحها في الوقت المناسب إن وجود نظام الرقابة داخلية يساهم بشكل كبير عند قيام بعملية المراجعة بأكثر راحة و الهدف هو دراسة كل الجوانب التي تسمح للوصول إلى أهداف المؤسسة كما هو مخطط لها، وهذا ما يساعد فعاليتها. حيث تعتبر المراجعة الداخلية عملية فحص انتقادي للأدلة والقرائن ، بشكل موضوعي وذلك لتحديد مدى توافق نتائج الأنشطة و الأحداث الاقتصادية بالمعايير المقررة و تبليغ الأطراف المعنية بذلك.

و يعتبر إعداد تقرير المراجعة الداخلية من الصعوبات التي تواجه المدقق و ذلك في ظل حجم المنشآت و تعقد عملياتها .



الفصل الثاني

تمهيد:

إن ما يشهده محيط المؤسسة الاقتصادية اليوم من تغيرات و تطورات سريعة في مختلف المجالات سواء الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية و التكنولوجية ، كما يستوجب عليها ضرورة استخدام نظام للمعلومات مما يسهل لها معالجة الكم الهائل من المعلومات ، و قد استفادت المؤسسة الاقتصادية من نتاج التطور التكنولوجي ، خاصة في مجال جمع و تحليل البيانات المختلفة و المرتبطة بمختلف أوجه النشاط و على رأسها المجال المحاسبي ، الذي يعبر عن تلك الأرقام المتغيرة من لحظة لأخرى حيث تتطلب كل الدقة في حفظها و معالجتها ، و هذا ما يمكن ترجمته بما يعرف بنظام المعلومات المحاسبي

وسوف سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الثاني: مكونات نظام المعلومات محاسبي و أهميته

المبحث الثالث: أهداف النظام المعلومات المحاسبي

المبحث الأول: عموميات حول نظام المعلومات المحاسبي

مع التطور الذي ظهر في الآونة الأخيرة و الذي أدى إلى تعقد العملية الإدارية و صعوبة التحكم فيها مما جعل نظام المعلومات المحاسبي ذو أهمية كبيرة و عنصر أساسي لتدعيم القرارات الإدارية، إذ تعمل المحاسبة كنظام للمعلومات و ما تحتويه من أنظمة فرعية على جمع البيانات و معالجتها، و من تم تحويلها إلى معلومات مفيدة و موثوقا تلي احتياجات المستخدمين لها في إتخاذ القرارات الرشيدة ، و عليه تهدف دراستنا من خلال هذا المبحث إلى التطرق للعناصر التالية :

- مفاهيم حول نظام المعلومات

- مفهوم النظام المعلومات المحاسبي

- أهمية النظام المعلومات المحاسبي

المطلب الأول: مفاهيم حول نظام المعلومات المحاسبي

1. تعريف النظام معلومات المحاسبي

يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه "أحد مكونات نظام المعلومات الإدارية و الذي يهتم بجمع و تصنيف معالجة العمليات المالية و تحويلها إلى معلومات و توصيلها إلى الأطراف المختلفة ذات العلاقة من أجل ترشيد قراراتها، و يتكون هذا النظام من الأشخاص، الإجراءات و تكنولوجيا المعلومات"¹

كما يعرف بأنه " هيكل متكامل داخل المؤسسة الاقتصادية يقوم باستخدام الموارد المتاحة و الأجزاء الأخرى لتحويل البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية بهدف إشباع احتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات"²

و يعرف بأنه عبارة عن مجموعة من المكونات مثل ، الوسائل الآلية و الأوراق و المستندات و السجلات و التقارير و الأفراد و الإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المالية عن طريق التسجيل و التبويب و التلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية مثل قائمة الدخل، و ميزان المراجعة، و الميزانية و التي تدعم قرار المدراء المنشأة التي تحتوي هذا النظام.³

¹ ياسين أحمد عيسى، أصل المحاسبة الحديثة، الجزء الأول، دار الشوق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن 2003، ص20.
² السيد عبد المقصود ديبان، كمال الدين مصطفى الدهراوي، ناصر نور الدين عبد اللطيف، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص69_70.
³ محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل الأردن، 2001، ص55.

كما يمكن تعريفه على: أنه ذلك الجزء الأساسي و الهام من نظام المعلومات الإداري بالمنشأة في مجال الأعمال، الذي يقوم بحصر و تجميع البيانات المالية لمصادر داخل و خارج المنشأة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات و تحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج و داخل المنشأة.

و يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية بأنه: نظام يقوم بجمع و تسجيل و تخزين و معالجة البيانات لإنتاج المعلومات لصانعي القرار تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الثاني: خصائص نظام المعلومات المحاسبي

إن نظام المعلومات المحاسبية كغيرها من الأنظمة الأخرى، تتميز بعدة خصائص إذا ما توفرت فيها تجعلها نظاما للمعلوماتية يتمتع بالحيوية و القدرة على تأدية وظائفه المختلفة التي أعدت من أجلها.

وفيما يلي :

أهم الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبية:

- 1- يجب أن تحقق نظم المعلومات المحاسبية درجة عالية جدا من الدقة و السرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.
- 2- أن تزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية و في الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.
- 3- أن تكون بسيطة، و يتضح فيها تدفق البيانات من مصادرها بشكل منظم ، و تجنب تكرار البيانات التي يتم تشغيلها، و بيان تدفق المعلومات بين مراكز اتخاذ القرارات المختلفة.
- 4- أن تزود الإدارة بالمعلومات الأزمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة و هي التخطيط القصير و المتوسط و الطويل الأجل لأعمال المنظمة المستقبلية.
- 5- أن تكون مقبولة لدى العاملين في المنظمة، و تتوفر فيها درجة معقولة من الإقناع بأهميتها و فائدتها،
- 6- أن تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة و التقييم لأنشطة المنظمة الاقتصادية ،
- 7- أن تكون مرتبطة مع نظم المعلومات الأخرى في المنشأة ، بما يحقق التكامل فيما بينها لخدمة وظائف التخطيط و التنفيذ و الرقابة، و بحيث توفر كل ما يحتاج إليه متخذ القرار من معلومات.
- 8- أن تكون سريعة و دقيقة في استرجاع المعلومات الكمية و الوصفية المخزنة و ذلك عند الحاجة إليها.

9- أن تتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر حديثها و تطويرها لتتلاءم مع التغيرات الطارئة على المنظمة.

المطلب الثالث: الوظائف الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي

تتمثل وظائف نظام المعلومات المحاسبي فيما يلي:¹

1 - جمع و تخزين البيانات المتعلقة بأنشطة و عمليات المنشأة بكفاءة و فعالية (تجميع بيانات العمليات بواسطة الوثائق الأصلية).

2. معالجة البيانات عبر عمليات الفرز و التصنيف و التلخيص... الخ (عمليات المعالجة).

3- توليد معلومات مفيدة لاتخاذ القرار و توفيرها للمستخدمين (توليد المعلومات):

أ. القوائم المالية.

ب - التقارير الإدارية.

4. تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل و معالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال بدقة و تؤكد أيضا حماية هذه البيانات وأصول المنشأة الأخرى. (تأمين رقابة فعالة على الأصول والبيانات).

1. تجميع بيانات العمليات بواسطة الوثائق الأصلية (عملية إدخال البيانات):

وهي الحصول على البيانات من نظام العمليات و تسجيلها في المستندات و الوثائق الملائمة بعد التحقق من صحة البيانات و تأكد من شمولية المستندات و كمالتها حيث يتم استلام المستندات الأساسية الناتجة عن العمليات كالقوائم و أمر البيع و وثيقة الشحن... الخ.

و يتم تأكد من صحة هذه البيانات و المستندات عبر مجموعة من الإجراءات و تحقق الرقابة و الدقة الأفضل عند استخدام نماذج خاصة للتسجيل تسمى الوثائق الأصلية كطلب الشراء لطلب البضاعة من الموردين وترقيم المستندات و الوثائق مسبقا على الزاوية اليسار العليا لطلب الشراء لأن الترقيم المسبق يسهل عملية إثبات تسجيل العمليات و عدم إغفال أي منها ويؤدي إلى تحسين الرقابة على البيانات وبما أن الوثائق الأصلية تحدد المعلومات الواجب تجميعها وفيه المعلومات الأفضل كالعناوين وأنها تقدم التعليمات اللازمة لإتمام الطلب فهي تطور دقة البيانات و يتم تحسين الدقة و الكفاءة في تسجيل البيانات من خلال تصميم هذه الوثائق بشكل مناسب و يجب إتباع مجموعة من المبادئ لتصميم المستندات وشاشات الإدخال.

¹- نواف محمد عباس الرماحي، تصميم نظم المعلومات المحاسبية و تحليلها، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، طبعة الأولى 2009، ص 45 - 50.

2. عمليات المعالجة:

- أ. المستندات التي تم الحصول عليها تصنف وفقا لمعايير محددة مسبقا كملف القوائم للمبيعات أو ملف أوامر الصرف... الخ
- ب. بررر محتوى المستندات ينقل إلى مستندات أخرى كإعداد أمر الصرف حيث يتم نقل محتويات قائمة الشراء و تقرير الاستلام وأمر الشراء إلى مستند جديد (أمر الصرف).
- ج. محتوى الوثائق المستندات ترحل إلى السجلات المحاسبية الملائمة كترحيل قوائم المبيعات الآجلة إلى حسابات المدينين ذات العلاقة و تسجيل العملية في اليومية و ترحيلها إلى حسابات الأستاذ العام.
- د. مجموعة من العمليات الحسابية تجرى على البيانات كعمليات الجمع والطرح والضرب و القسمة لفرض حساب أرصدة الحسابات و مجموع العمليات المسجلة في اليومية... الخ.
- هـ. للتأكد من صحة التسجيل والترحيل إلى السجلات المختلفة يجب إجراء بعض عمليات المقارنة بين محتوى السجلات المختلفة.

3. توليد المعلومات:

توفير المعلومات المفيدة للإدارة لاتخاذ القرارات وللمستفيدين الخارجيين على شكل تقارير تصنف في فئتين رئيسيتين:

أ. القوائم المالية.

ب. التقارير الإدارية.

أ. القوائم المالية هي:

1. قائمة الدخل.

2. الميزانية الختامية العمومية (قائمة المركز المالي).

3. قائمة التدفق النقدي.

يتم إعداد ميزان المراجعة بالمجاميع و بالأرصدة من الأستاذ العام و التأكد من أن مجموع الأرصدة المدينة للحسابات المتنوعة يساوي مجموع الأرصدة الدائنة للحسابات الأخرى ويجري عليه قيود التسوية اللازمة في نهاية السنة المالية ثم نحصل على ميزان المراجعة المعدل الذي منه نعمل قائمة الدخل ثم قيود الإقفال لغلق كل

الحسابات المصاريف والإيرادات و تحويل الرصيد (ربح أو خسارة) إلى حساب حقوق الملكية المناسب ويتم إعداد الميزانية الختامية العمومية.

وأخيرا قائمة التدفقات النقدية باستخدام المعلومات من قائمة الدخل و الميزانية الختامية.

ب . التقارير الإدارية:

تزويد الإداريين بالمعلومات التشغيلية لتقدير الأداء الأنسب والتام كتقارير حول المخزون والربحية النسبية للمنتجات والأداء النسبي لكل من مندوبي المبيعات و المتحصلات النقدية و الموازنات التخطيطية.....الخ.

ومعظم الوثائق الأصلية فيها البيانات المالية والتشغيلية لعمليات الشركة و يصمم نظام المعلومات المحاسبية لتخزين نوعي المبيعات بطريقة تبسط التكامل في التقارير لذا يتم تجميع البيانات الهامة من مصادر الخارجية فمثلا تجميع البيانات عن رضا العميل هو خير مثال لذلك.

4. تأمين رقابة فعالة على الأصول والبيانات :

يجب تأمين وجود رقابة داخلية فعالة لحماية أصول المنظمة من المخاطر وكذلك يجب التأكد من صحة البيانات المسجلة ودقتها وهي تشمل عمليات الرقابة على البيانات والرقابة على المدخلات ومعالجتها والمخرجات لأهميتها.

المبحث الثاني: مكونات النظام المعلومات المحاسبي وأهدافه

يلعب نظام المعلومات المحاسبي الدور الرئيسي في إدارة و تنظيم تدفق المعلومات داخل المؤسسة و البيئة المحيطة من خلال قيامه بإنجاز عملية تجميع و تلخيص و معالجة هذا الكم الهائل من البيانات الواقعة في فترة

زمنية محددة، والتي تخص المؤسسة، وتحويلها إلى معلومات تلبية احتياجات مجموعة من المستخدمين و متخذي القرارات.

المطلب الأول: مكونات النظام المعلومات المحاسبي.

يتكون نظام معلومات المحاسبية من أربع وحدات أساسية هي كالآتي:¹

1- وحدة تجميع البيانات: هذا الجزء من نظام معلومات المحاسبة يقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمشروع أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل، و تتمثل هذه البيانات في أحداث و وقائع التي يهتم بها المحاسب و يرى أنها مفيدة و يجب الحصول عليها و تسجيلها. ولطبيعة أهداف المشروع و طبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها و تسجيلها في النظام.

فالبيانات التي تجمع بواسطة نظام المعلومات المحاسبية لبنك التجاري تتعلق بأنشطة الإيداعات و القروض و الادخار، أما بالنسبة لشركة تأمين فإن البيانات تتعلق بأنشطة جمع الأقساط و دفع التعويضات و حساب الاحتياطات ، كما. أن طبيعة المخرجات تؤثر على نوع البيانات المجمعة فالقرارات غير الروتينية مثل الميزانية الرأسمالية وقرارات الصنع أو الشراء تحتاج أيضا إلى بيانات غير روتينية تناسب طبيعة القرارات المتعلقة بها، بينما القرارات الروتينية المتعلقة بالتشغيل تحتاج إلى بيانات روتينية كذلك.

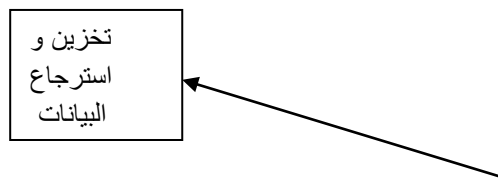
2- وحدة تشغيل البيانات: و البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات قد يتم استخدامها في الحال إذا ما وجد أنها مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها، و يظهر ذلك السهم الموصل بين وحدة تجميع البيانات و قنوات المعلومات الموصلة إلى متخذ القرارات، و لكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات أولية في حاجة إلى تشغيل و إعداد لتكون معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات و بالتالي فإنها ترسل أولا إلى وحدة تخزين في نظام المعلومات المحاسبية.

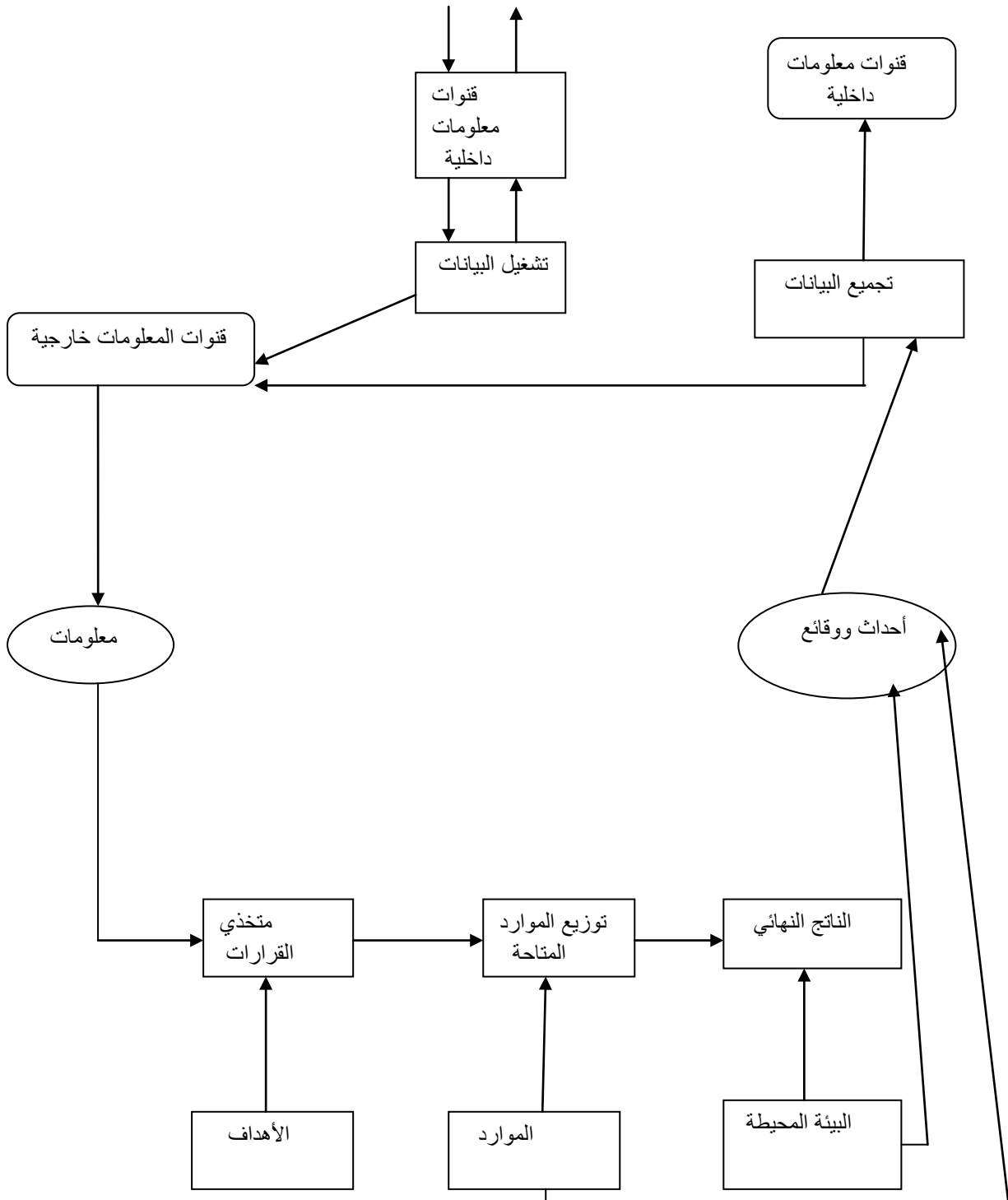
3- وحدة تخزين و استرجاع البيانات: و تختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها للاستخدام في المستقبل أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى متخذي القرارات.

4- وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات): و قنوات المعلومات هذه وسيلة التي يتم بها نقل و توصيل البيانات و المعلومات من وحدة إلى أخرى داخل النظام المحاسبي حتى تصل إلى متخذي القرارات الإدارية، و قد تكون قنوات الاتصال هذه آلية أو يدوية- على شاشات أو على ورق حسب الغرض و الإمكانيات المتاحة للمشروع، و الشكل التالي بين مكونات نظام المعلومات المحاسبية و طريقة سير المعلومات.

¹كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2002، ص51-53.

شكل (01.11) مكونات نظام المعلومات المحاسبي





المصدر: كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجمعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2002، مرجع سبق

ذكره، ص54.

المطلب الثاني: أهمية نظام المعلومات المحاسبي

تتجسد أهمية نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة من خلال النقاط التالية:¹

- 1- توفير المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات اليومية: تقوم المؤسسة بمجموعة العمليات اليومية مثل بيع المنتجات، استلام نقديات من العملاء، دفع شيكات إلى الموردين.... الخ، تتطلب هذه العمليات معالجة محاسبية من خلال تسجيلها في الدفاتر المحاسبية و المسندات، و بالتالي توفر للمؤسسة معلومات يومية متواصلة تمكنها من إنجاز المهام و العمليات الجارية اليومية.
- 2- توفير المعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرار: تتخذ المؤسسة مجموعة من القرارات سواء اليومية المتعلقة بالقرارات التشغيلية (بيع، شراء الخ) أو قرارات أخرى ضرورية لعملية التخطيط و الرقابة، فلهذا يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أهم المصادر الأساسية لدعم هذه القرارات داخل المؤسسة من خلال نوعية المعلومات التي يقدمها في شكل قوائم المالية و التقارير رقابية و تخطيطية مختلفة.
- 3- توفير المعلومات اللازمة التي تساعد على تقييم النشاط الإداري و التي تبين مدى نجاعة الأداء الإداري داخل المؤسسة من خلال توفير المعلومات للمساهمين، الموردين، الجهات الحكومية، العملاء، البنوك ... الخ.
- 4- تقديم عدد من المساهمين خاصة عند استحداث نظام محاسبي جديد، حيث ينظم الأعمال آليا و يقلل الأخطاء و يقدم خدمات جيدة و مبتكرة للزبائن.
- 5- يوفر نظام المعلومات المحاسبي التكاليف، و بالتالي يساهم في إضافة مميزات تنافسية للمؤسسة حيث يساعد في رفع قيمة الخدمات و المنتجات المقدمة للعملاء عن طريق تحسين كفاءة العمليات.

المطلب الثالث: الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبية:

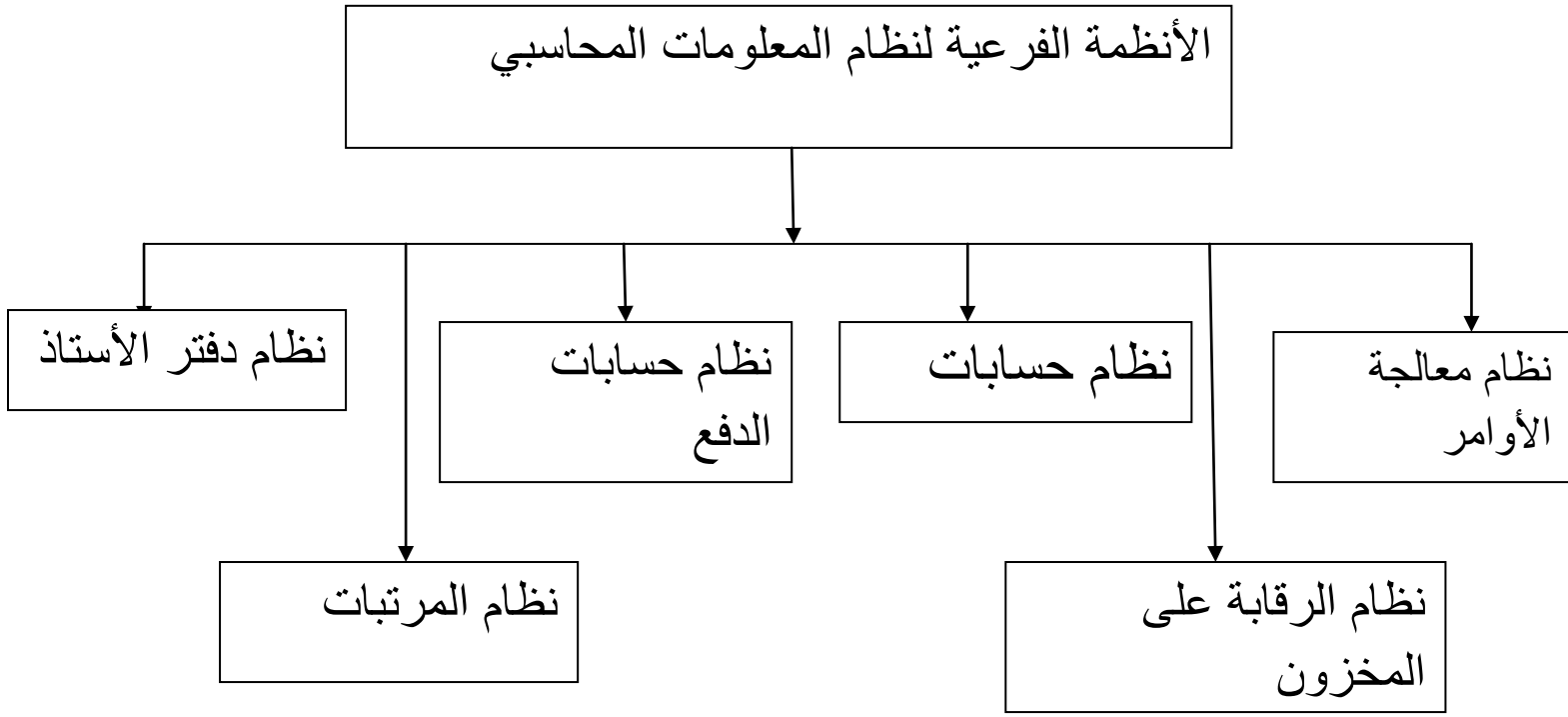
¹ عيادي عبد القادر، دور و أهمية نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2007_2008 ص 35.

و تتمثل هذه الأنظمة الفرعية في:¹

- نظام معالجة أوامر البيع: يختص هذا النظام في معالجة أوامر العملاء و ينتج فاتورة العميل و البيانات الضرورية لتحليل المبيعات و الرقابة على المخزون و في كثير من المؤسسات تختص هذه النظم بتتبع أوامر العملاء حتى تشحن المنتجات التامة الصنع اليهم.
- نظام الرقابة على المخزون: يختص هذا النظام بمعالجة البيانات التي تعكس التغيرات في مستوى المخزونات و توفر المعلومات اللازمة لشحن المنتجات من الموردين إلى مخازن المؤسسة و إعادة طلب الشراء لنفس الأصناف.
- نظام حسابات القبض: يختص هذا النظام بتقييد المبالغ التي يدين بها العملاء للمؤسسة، و ينتج قوائم العملاء الشهرية و تقارير إدارة الائتمان لتتبع موقف العملاء.
- نظام حسابات الدفع: يختص هذا النظام بقيد المشتريات مع الموردين و المبالغ التي يدينون بها للمؤسسة و المدفوعات في مقابلها، و يقوم بإعداد الشيكات لتسديد الفواتير و تقارير عن إدارة الخزينة.
- نظام المرتبات: يستقبل و يمكسك يوميا البيانات من بطاقات العمل الخاصة بالموظفين و بيانات أخرى عن التشغيل، ينتج شبكات الأجور، تقارير الأجور و تحليل العمل، و تقارير أخرى يتم إعدادها للمسيرين و المنظمات الحكومية فيما يخص العائدات، الضرائب و المستحقات الأخرى، و تقارير عن تحليل تكلفة اليد العاملة الإنتاجية.
- نظام دفتر الأستاذ: يختص هذا النظام بدمج البيانات الصادرة عن حسابات العملاء، حسابات الموردين، الأجور و أنظمة المعلومات المحاسبية الأخرى و في نهاية كل فترة محاسبية يتم إقفال دفاتر المؤسسة و إعداد ميزان المراجعة، جدول حسابات النتائج و ميزانية المؤسسة، إلى جانب عدة تقارير عن الإيرادات و المصاريف للمسيرين كما أن النظام المحاسبي لدفتر الأستاذ يساعد المؤسسة على القيام بهذه الأعمال بطريقة مرتبة و دقيقة و بمراقبة مالية أحسن و تقديم تقارير عن وضعية التسيير زيادة على ذلك يقلل من عدد الأفراد و قيمة التكاليف مقارنة بالطرق اليدوية مما سبق يمكن أن نلخص النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي في الشكل التالي:

الشكل (II . 02) يوضح الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي

¹ السيد عبد المقصود ديبان و ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2004، ص75.



المصدر: السيد عبد المقصود ديبان، و ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر، ص76.

المبحث الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي

يتمثل الهدف العام لنظام المعلومات المحاسبي في تسجيل البيانات و تشغيلها و عرضها في شكل تقارير و قوائم مالية لأطراف الخارجية، و لتحقيق الثقة بالتقارير المحاسبية يجب تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. من الأهداف العامة للنظام المحاسبي كذلك، تحقيق الحماية لأصول المؤسسة وذلك عن طريق إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية.

المطلب الأول: أهداف النظام المعلومات المحاسبي:

الجدول رقم: (II . 01) الأهداف النظام المعلومات المحاسبي

<p>(1) تشغيل البيانات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تسجيل العمليات طبقا للمستندات الملائمة. - تسجيل العمليات بواسطة الأفراد المختصين. - تسجيل العمليات في أوقات دورية محددة. - إرفاق المستندات التبريرية الملائمة لتسهيل عملية المراجعة
<p>(2) توصيل المعلومات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - توصيل المعلومات لأطراف المهتمة بها - توصيل المعلومات في الوقت المناسب
<p>(3) تحقيق الثقة بالبيانات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التحقق من أن كل العمليات تم تسجيلها. - التحقق من تسجيل العمليات في فترات دورية. - الترحيل على فترات دورية. - التأكد من صحة الأرصدة.
<p>(4) تحقيق الحماية للأصول:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحقيق المحاسبة عن الأصول عند نقاط الانتقال و الحيابة لها. - فصل مهمتي مسك الدفاتر و حيابة الأصول.

المصدر: كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، طبع، نشر توزيع الإسكندرية، 1988، ص331.

و يهدف كذلك إلى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات المستخدمين المختلفين، فقد يكون مستخدمي المعلومات يعملون في المستويات الإدارية بالمؤسسة أو المستخدمين من خارج المؤسسة كالعلاء و الجهات الحكومية و غيرها.

ومن أهم أهداف نظام المعلومات المحاسبي مايلي:

- توفير المعلومات اللازمة لانجاز العمليات و المهام.
- توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرار.
- توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء الإدارة.
- توفير المعلومات اللازمة للرقابة على الوظائف و الإدارات.

المطلب الثاني : مدخلات ومخرجات نظام المعلومات المحاسبي

المدخلات هي المادة الخام التي يتم تشغيلها من قبل النظام و ذلك للحصول على مخرجات التي تمثل بدورها ناتج عملية تشغيل المدخلات، حيث سنقوم بتوضيح كل من مدخلات و مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

1: مدخلات نظام المعلومات المحاسبي

تنشأ البيانات المحاسبية نتيجة للعمليات المحاسبية التي خارج أو داخل الوحدة الاقتصادية.¹

وتعرف العملية المحاسبية بأنها حدث اقتصادي يمكن قياسه كمياً و يؤثر على أصول و خصوم الوحدة المعينة في الحسابات و قوائمها المالية، و يوجد نوعان من العمليات المحاسبية: العمليات الخارجية والتي تنشأ من عملية التبادل بين الوحدة الاقتصادية و بين و بين الأطراف الخارجية المتعاملين معها(مثل المدينون، الدائنون، المستثمرون الجهات الحكومية والرسمية....الخ)، والعمليات الداخلية والتي تنشأ من العمليات بين الأقسام الداخلية في الوحدة الاقتصادية.

ولذلك يمكن تمييز المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي بحسب تكراريتها و مصادرها إلى أربعة مصادر من خارج و داخل الوحدة الاقتصادية وهي:

أ. البيانات التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات الخارجية اليومية العادية مع الأفراد والهيئات والوحدات الأخرى خارج الوحدة الاقتصادية، وهي غالباً ما تتعلق بعمليات البيع والشراء والمدفوعات والمتحصلات النقدية وما إلى ذلك.

ب. البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من الهيئات التجارية و الجهات الرسمية و الحكومية مثل تعليمات جديدة لمصلحة الضرائب، تغيرات في الأسعار، مؤشرات الصناعة وما إلى ذلك.

ج. البيانات العادية التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات داخل الوحدة الاقتصادية نتيجة المعاملات بين الأقسام الداخلية ومراكز المسؤولية بعضها البعض مثل بيانات التكاليف الصناعية في المراحل الإنتاجية المختلفة، حركة الوارد والمنصرف من المخزون، الأجور والمرتبات وما إلى ذلك.

د. البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من القرارات الإدارية الداخلية مثل وضع سياسات جديدة أو تغيير المعايير المستخدمة في الأداء و أهداف جديدة مطلوب تحقيقها وما إلى ذلك.

و غالباً ما تكون بيانات مدخلات النظام المحاسبي في شكل بيانات مالية أو معبراً عنها في صورة نقدية و خصوصاً لأغراض الاستخدام الخارجي، كما يمكن أن تكون مدخلات النظام المحاسبي معبراً عنها بوحدة قياس المدخلات أو المخرجات (قياس كمي : مثلاً وحدات، ساعات أوزان....الخ) وذلك لأغراض الاستخدام الداخلي و خصوصاً في الشركات الصناعية.

¹ - أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية ، طبعة الأولى، الاسكندرية، دار الجامعية، ص 50.

2: مخرجات النظام المعلومات المحاسبي

تتمثل مخرجات النظام المعلومات المحاسبي في المعلومات المحاسبية، و هي ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية، و تستخدم من قبل الجهات الداخلية و الخارجية التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية وبما يحقق الفائدة من استخدامها.

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية و غير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها و التقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية، و في خطط التشغيل و التقارير المستخدمة داخليا

يمكن حصر أهم المعلومات المحاسبية(مخرجات نظام المعلومات المحاسبي) في كل من التقارير المالية والتي تفيد المستخدمين الداخليين في اتخاذ مختلف قراراتهم، وكذلك القوائم المالية والتي تفيد بدورها المستخدمين الخارجيين.

المطلب الثالث: إجراءات تصميم نظام المعلومات المحاسبي:

تعتبر عملية تصميم الأنظمة المحاسبية حديثة العهد، مما يؤدي إلى عدم وجود إجراءات و قواعد ثابتة يمكن أن يكون لها قبولاً عاماً في تطبيق كما يمكن تقسيمها كما يلي:¹

1.دراسة طبيعة المؤسسة و الهيكل الوظيفي و احتياجاته من البيانات:

وتعتبر أولى مهام مصمم النظام التعرف على المناخ و البيئة التي يعمل فيها إطارها و يتحقق له هذا الأمر من خلال تجميع البيانات عن ملكية المؤسسة و شكلها القانوني و طبيعة النشاط، و تفيد هذه المعلومات في وضع تصرف عام لديه عن المؤسسة، و تخيل نوعية البيانات التي يمكن تداولها بين أقسامها، و يمكن أن يقوم المصمم في هذه الحالة بإعداد خريطة تنظيمية للمؤسسة .

2.دراسة نظام المحاسبي القائم:

بعد أن يحقق مصمم النظام التعرف على جوانب العمل في المؤسسة موضع الدراسة وأثناء تصور عام من عمل داخل أقسامها، تبدأ مهمته الأساسية في دراسة النظام المحاسبي القائم على التعرف على درجة الكفاية ما بها من تفضيلات للوفاء من احتياجاتها للمؤسسة من البيانات من نقاط الضعف و القوة في النظام.

¹ عوض منصور و محمد أبو النور 1999، تحليل نظم المعلومات باستخدام الكمبيوتر، ط 2، دار الفرقان للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ص 22.

و يمكن أن تتم هذه المهمة من خلال خطوات التالية:

• الحصول على الصورة من التقارير و القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة، ويستطيع في هذه اللحظة تقييم هذه التقارير على ضوء التطور العام الذي نوصل إليه في المرحلة السابقة، إلا أنه ينبغي في هذه المرحلة الحصول على آراء المسؤولين في هذا الصدد من خلال إعداد قوائم الاستقصاء تتعلق بهذه التقارير و توزيعها على مستخدمي تداول البيانات لها، علاوة على المقبلات الشخصية التي يمكن أن تتم معهم.

• الحصول على نسخ من دفاتر اليومية المختلفة للتعرف على درجة التفاصيل الواردة في بياناتها و كيفية إجراء التسجيل لها.

• الحصول على المعلومات السابقة و دراستها بعناية.

حيث يهتم خبير التصميم في هذه المرحلة بالتعرف على تفاصيل المستندات و الغرض منها و كيفية إعدادها و مصادر البيانات الواردة فيها، كما يهتم بالتعرف على علاقات المستندات ببعضها البعض.

3. التخطيط لمعالجة النظام القائم و بناء نظام جديد:

في المرحلة السابقة يكون التصميم في وضع يمكنه من الانتقال إلى إجراء التغيير المطلوب ولا يستطيع مصمم النظام تحديد شكل التغيير الممكن بمفرده بل عليه التعرف على احتياجات إدارات المؤسسة، و بلورتها في عدة اقتراحات بديلة، ويستطيع خبير التصميم اجتياز هذه المرحلة من خلال إتباع الخطوات التالية:

• عقد مؤتمرات بمساعدة كافة المستويات الإدارية بالمؤسسة و يتم في هذه المؤتمرات عرض آراء خبير التصميم لنقاط الضعف في النظام القائم و الاقتراحات البديلة لعلاجها، و ينبغي عليه في هذه المناقشة أن يلتزم بالأهداف المؤسسة.

• عند وصول إلى اقتراح متفق عليه يقوم خبير التصميم بوضع تفاصيل بهذا الاقتراح و تشمل هذه التفاصيل إجراءات إعداد كل مستند و عدد صور كل مستند و نوعية البيانات الواردة و دورته بين إدارات المؤسسة و أقسامه.

4. تصميم نماذج و إجراءات النظام الجديد:

تتمثل هذه المرحلة في إعداد و كتابة التقارير النهائية لعمل الخبير التصميم و لإجراء ذلك يقوم خبير التصميم بوضع الأشكال النهائية لنماذج المستندات و السجلات و التقارير للنظام الجديد، حيث يعد مصمم النظام

بموجب ذلك تقريراً يحتوي على مقدمة توضع طبيعة نشاط المؤسسة و هيكلها التنظيمي واحتياجاتها من البيانات .

وفي نهاية التقرير يضع صورة تفصيلية لدليل المحاسبي المرتبط بهذا النظام موضحاً به تفاصيل الحسابات التي يمكن استخدامها من خلال هذا الدليل .

5. إجراءات تنفيذ الجديد:

بعد أن يقدم خبير التصميم تقريره عن النظام الجديد و موافقة الإدارة على الاقتراحات الواردة بهذا تبدأ مرحلة تنفيذ النظام المقترح، و تعتبر هذه المرحلة من أدق المراحل التي تواجه مصمم النظام و يتم في هذه المرحلة طبع نسخ من التقرير المقدم، وبصفة عامة تتم إجراءات التنفيذ في خطوتين هما:

أ. الإعداد لتنفيذ النظام:

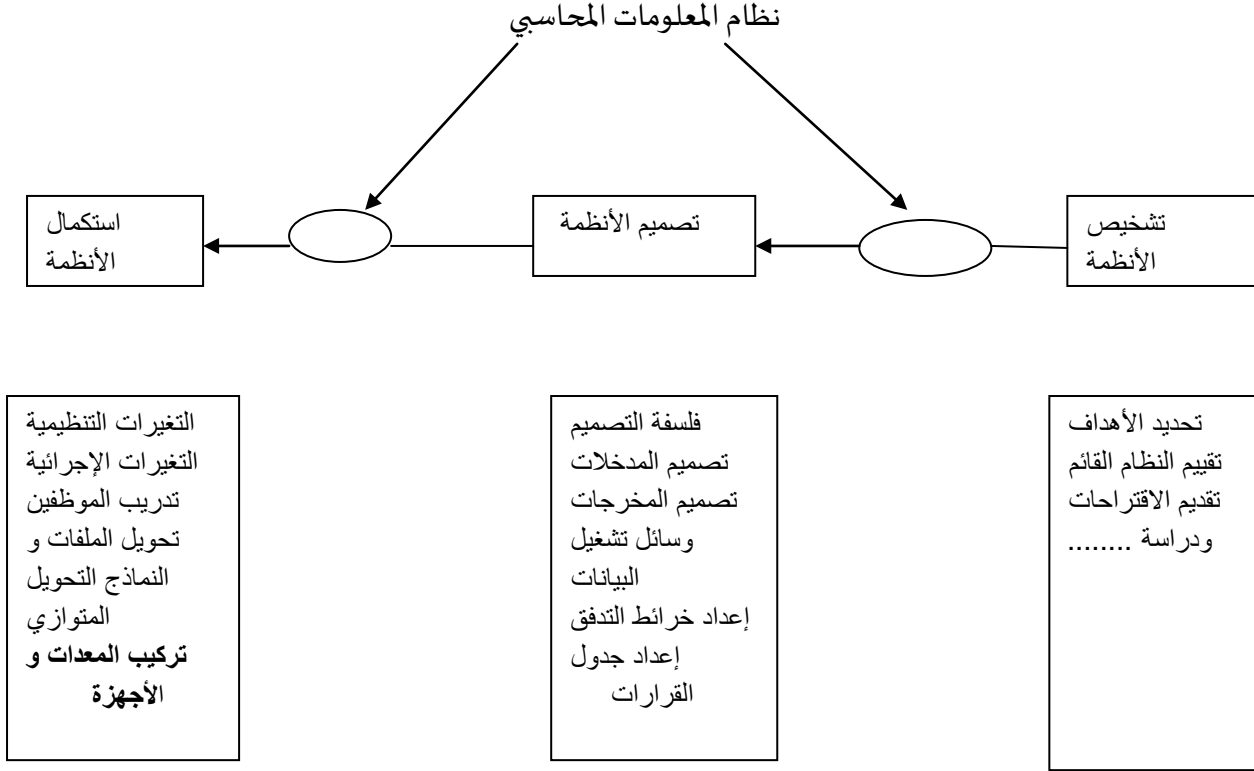
تبدأ هذه المرحلة بقدر دورات تدريبية للعاملين بالمؤسسة حول النظام و إجراءات تطبيقية و يتم في هذه المرحلة شرح إجراءات النظام الجديد و كيفية تطبيقه و إعداد المستندات و الدورات التي تمر بها حتى إتمام عملية التسجيل بالدفاتر و كيفية إعداد التقرير، و يقوم خبير التصميم في هذه المرحلة بإجابة على استفسارات بشأن النظام الجديد و تفصيلاته

ب. إنشاء النظام الجديد وتنفيذه:

يتم في هذه الخطوة الانتقال إلى النظام الجديد حيث تبدأ المؤسسة بطبع نماذج المستندات والتقارير تبعاً لحاجة عملياته، ويتم الانتقال لنظام الجديد من خلال تشغيله أولاً لفترة محدودة بجانب تشغيل النظام القديم وإجراء المقارنة بين نتائج كلا النظامين واتخذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية للنظام الجديد حتى تستقر الأمور و يكتمل تفهم العاملين لتفاصيل النظام

وبانتهاء فترة تطبيق النظام الجديد تكون مهمة مصمم النظام المحاسبي قد انتهت وعليه أن يقدم تقريراً نهائياً بذلك موضحاً به ما تبعه من إجراءات وما انتهى إليه من نتائج بصدد تطبيق النظام الجديد و توصياته النهائية بشأن أية تعديلات قد ترى الإدارة إضافتها للنظام مستقبلاً لزيادة فعاليته في إنتاج المعلومات

الشكل (II . 03): مراحل تطوير النظام المعلومات المحاسبي



المصدر: كمال الدين الدهراوي: مرجع سبق ذكره، ص 239.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن نظام المعلومات المحاسبي من أهم نظم المعلومات و المصدر الرئيسي للمعلومات الاقتصادية، فمن خلاله يتم تحويل المدخلات المتمثلة في الأحداث الاقتصادية إلى مخرجات والتي تتمثل في المعلومات المحاسبية، كما تعتبر القوائم المالية من أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية. وإن الحاجة إلى نظم المعلومات تزداد كلما كان هناك كما كبيرا من البيانات التي تنشأ عن العديد من العمليات الاقتصادية، بهدف معالجتها و توفير المعلومات التي يمكن أن تحقق الفائدة لمستخدميها.

حيث يمثل النظام المعلومات المحاسبي في أية مؤسسة اقتصادية حلقة وصل بين كل مراكز القرارات و مراكز التنفيذ فيها، و ذلك من خلال تأمين العلاقة بين المراكز وبالتالي بين النظام الكلي المتمثل في المؤسسة الاقتصادية والنظم الأخرى المؤثرة في محيطه ضمن البيئة التي يعمل في نطاقها، ونظرا لتعدد النظم الفرعية التي يتكون منها النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية فإن هذه النظم تشكل مجموعة من الاختصاصات وبالتالي تقسيم العمل بينها بما يحقق التنسيق والترابط والتكامل بين بعضها البعض.



الفصل الثالث

تمهيد:

لقد كان اقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات متنوعة في مختلف القطاعات، خاصة في مجال الطاقة الذي يعد من أولويات إنماء باقتصاد، فبالرغم من تحولات و التطورات التي عرفتها الجزائر إلا أنها لم تتحصل على نتائج المراد تحقيقها، ذلك راجع للصعوبات و العراقيل التي مرت بها خاصة في الآونة الأخيرة ، و رغم ذلك فإن المؤسسات تحاول دوما رفع من مستوياتها و هذا باعتماد على المراجعة و مراقبة الداخلية لاتخاذ قرارات سليمة، نتيجة لذلك نأخذ المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بالمحمدية كحالة تطبيقية لدراستنا، وقد فصلنا هذا الفصل كالآتي:

المبحث الأول: تقديم العام للشركة الوطنية سونلغاز

المبحث الثاني: دراسة مداخل الوكالة سونلغاز بالمحمدية

المبحث الثالث: تقييم النظام

المبحث الأول: تقديم عام للشركة الوطنية سونلغاز

تعتبر شركة سونلغاز من أهم الشركات في الجزائر، حيث يمتد نشاطها عبر كامل التراب الوطني عن طريق فروع التوزيع المنتشرة عبر كل الولايات الوطن، هذا ما يسمح لها أن تكون من الشركات الرائدة ذات الأهمية البالغة في بنية الاقتصاد الوطني، هذه الأهمية كانت سبب لاختيار هذه المؤسسة لتكون محل الدراسة التطبيقية، لذلك تطرقنا إلى ما يلي:

المطلب الأول: بطاقة فنية للمؤسسة الوطنية توزيع الكهرباء والغاز بالمعسكر:

1. تعريف المؤسسة الوطنية على مستوى الوطني:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري، نشأت سنة 1977 وتتكون من (03) مديريات:

مديرية الإنتاج.

2- مديرية النقل.

3- مديرية التوزيع

تقع

مديرية التوزيع لولاية معسكر بشارع عدة بن خلوف الحي الإداري معسكر وتغطي 16 دائرة هي:

معسكر - بوحنيقية - تيغنيف - هاشم - البرج - واد الأبطال - المحمدية - سيق - عقاز- زهانة - غريس - تيزي - عين فكان - عوف - واد تاغية - عين فارس.

- تتوفر على شبكة تتكون من 10 وكالات تجارية ومقاطعات تقنية للكهرباء والغاز.

2. تصنيفها:

مديرية توزيع الكهرباء والغاز تابعة إلى التصنيف الجهوي للمديرية الجهوية "وهران" غرب (SDO) وهي تضم 10 وكالات تجارية هي:

3 في دائرة معسكر، 2 في تيغنيف، 1 في غريس، 1 في المحمدية، 1 في بوحنيقية، 1 في سيق، 1 في زهانة .

استغلال وصيانة منشآت وشبكات توزيع الكهرباء والغاز، على مجموعة من 17 ولاية غربية وجنوبية غربية ويتم تنظيم المؤسسة إلى 20 مؤسسة أو مديرية للتوزيع.

مديريات التوزيع تنقسم في حدها إلى:

- 112 وكالة تجارية.

63 مقاطعة تقنية للكهرباء.

46 مقاطعة تقنية للغاز.

مصلحة استغلال الغاز.

19

03. نشاطها:

مؤسسة التوزيع لولاية معسكر هي جزء من مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالغرب، تابعة لمجموعة سونلغاز والتي تأسست في جانفي 2006 و يتمثل نشاط مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز في بيع الكهرباء والغاز للزبائن وهذا كنشاط رئيسي، تتبعها نشاطات ثانوية لا يستطيع النشاط التجاري الاستغناء عنها.

- 1- ربط الزبون بالكهرباء والغاز.
 - 2- الصهر على خدمة الزبون الدائمة بدون انقطاع من حيث تمويته بالكهرباء والغاز.
 - 3- الصهر الدائم على حماية الشبكات لتوصيل الكهرباء والغاز.
 - 4- الاستقبال الدائم للاستماع لانشغالات الزبون وذلك لتقديم له أحسن الخدمات في أقصر وقت ممكن. 4.4.
- مهامها:

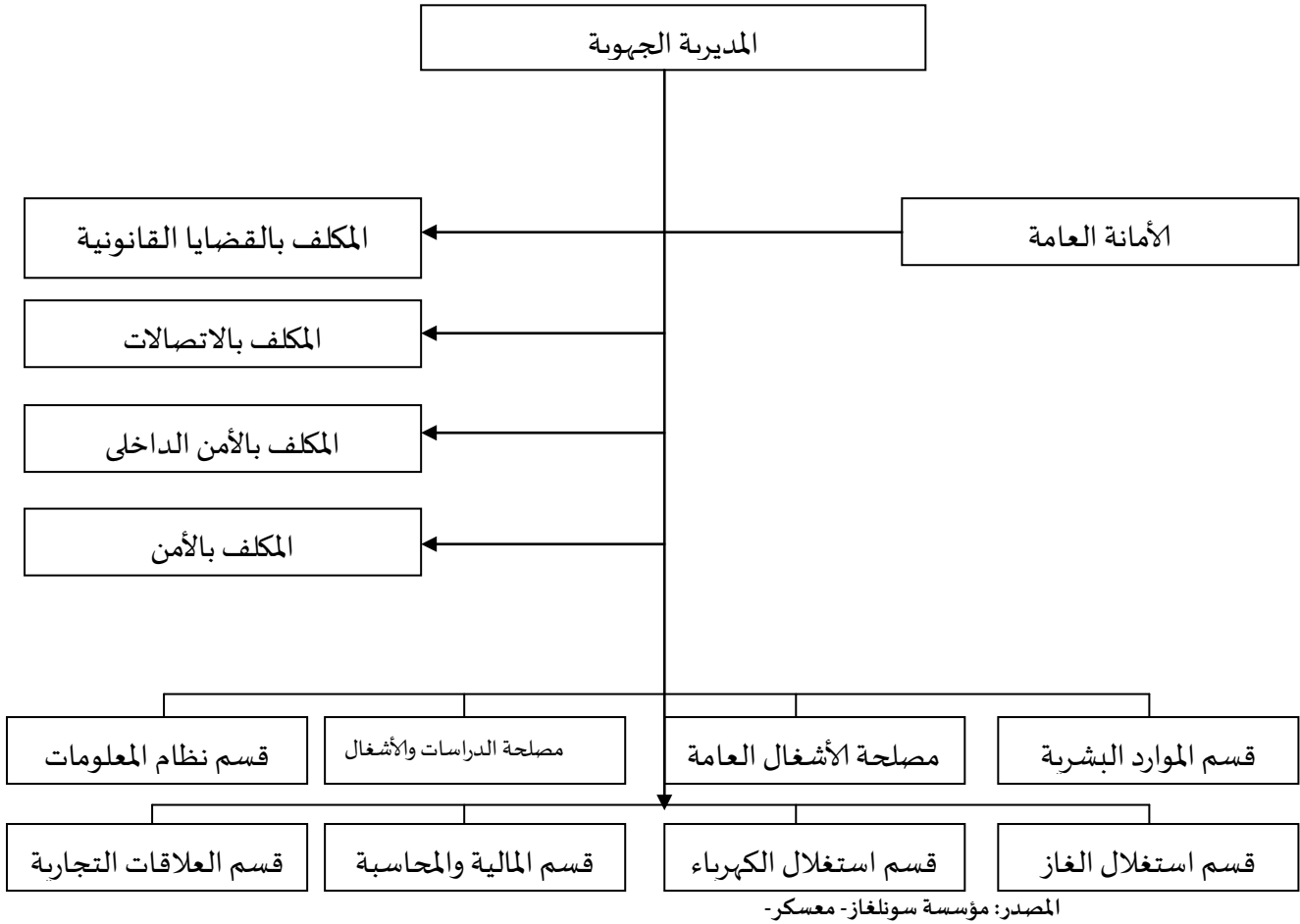
تهتم مديرية توزيع الكهرباء والغاز بتوزيع الطاقة وصيانة شبكات الكهرباء والغاز هذه المهام الرئيسية تمنحها صلاحية السهر على الطاقة على المستوى الولائي.

المطلب الثاني: وظائف مؤسسة سونلغاز معسكر:

- استغلال وصيانة منشآت وشبكات توزيع الكهرباء والغاز على مجموعة من 17 ولاية غربية وجنوبية غربية ويتم تنظيم المؤسسة إلى 20 مقاطعة أو مديرية للتوزيع وهي:
- 112 - وكالة تجارية.
- 63 - مقاطعة تقنية للكهرباء.
- 46 - مقاطعة تقنية للغاز.
- 19 - مصلحة استغلال الغاز مؤسسة التوزيع لولاية معسكر هي جزء من مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالغرب، تابعة لمجموعة سونلغاز والتي تأسست في جانفي 2006 مهمتها تسويق الكهرباء والغاز في ظل أفضل ظروف الأمن وجودة الخدمة بأقل تكلفة و ربط الزبائن الجدد.

الهيكل التنظيمي:

الشكل رقم (III : 01): هيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز معسكر (المؤسسة الجهوية 02).



المطلب الثالث: تعريف المؤسسة محل الدراسة "وكالة سونلغاز المحمدية "

تعتبر وكالة المحمدية أكبر وكالة على مستوى ولاية معسكر من حيث المداخيل وعدد العمال .

1. المقر ومعلومات عن الوكالة:

- مقر الوكالة: الأمير عبد القادر- زهانة حميدة.

- عدد زبائن الكهرباء حوالي 34 ألف، والغاز 14 ألف.

تتحكم الوكالة في 5 بلديات التي تسيروها من حيث الغاز والكهرباء وهي:

المحمدية - سيدي عبد المؤمن - فراقيف - سجرارة - غمري .

عدد عمال الوكالة: 59 عامل .

مداخيل المؤسسة حوالي 54 مليار سنتيم سنويا.

و تعمل الوكالة بنظام CGS يحمل كافة المعلومات عن زبائن الكهرباء والغاز. كذلك تعمل بنظام BEW يقوم بمتابعة الزبائن ويحمل كافة المعلومات.

2. وظائف الوكالة التجارية:

من خلال التطورات التي عرفتها شركة سونلغاز أصبحت تقوم بمجموعة من الوظائف والمهام ومن خلال المادة رقم 06 من الجريدة الرسمية رقم 54 وفي ديسمبر 1955 وفي إطار الأهداف المسطرة و الخدمات العمومية تقوم المؤسسة بمجموعة من الوظائف و المهام ومن وظائف شركة سونلغاز ما يلي:

- ضمان نوعية إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وكذا ضمان توزيع الغاز في إطار احترام شروط الحماية و الأمن و بأقل التكاليف .

- تركيب تصليح وصيانة وإعادة تجديد مراكز الإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى مراكز التوزيع العمومي للغاز.

- التخطيط ووضع البرامج السنوية وكذا المراكز المعدة للسنوات .

- توفير المنشآت الضرورية (التجهيزات ، الهياكل البنائية) لضمان سير مهمتها.

- التحديد والتعريف بالكيفيات والإمكانيات المتعلقة بالتطبيق (التجهيزات والتركيبات الكهربائية الغازية) وكذا المتعلقة بأجهزة القياس والحساب .

- ضمان التحكم للسير الحسن في البرامج.

- تطبيق السياسة التجارية للمؤسسة ومراقبتها.

- ضمان تطبيق التنمية فيما يخص البناء والإصلاح واستغلال الموارد.

- ضمان التسيير الحسن للموارد البشرية والعتاد اللازم للعمل .

- ضمان أمن الأشخاص والموارد التي لها علاقة مع نشاط العمل والتوزيع.

- ضمان تمثيل سونلغاز على المستوى المحلي أحسن تمثيل.

وعموما فإن شركة سونلغاز تضمن تحقيق الاستثمارات للمؤسسة والتحكم في الطاقة وهو عامل ضروري

للاقتصاد العام، وبصفة خاصة الدراسات والرقابة وتحقيق ميزة إستراتيجية في التطور الاقتصادي والصناعي

للوطن - تلبية

طلبات ربط الزبائن PM،PB،TB،TM في أفضل الظروف من حيث التكلفة والوقت والمساعدة اللازمة للعملاء.

- ضمان سلامة الأشخاص والممتلكات في اتصال مع أنشطة التوزيع.

- تسويق الكهرباء والغاز في ظل أفضل الظروف الأمن وجودة الخدمة بأقل تكلفة .

- تطوير شبكة توزيع الكهرباء والغاز التي تسمح بربط الزبائن الجدد .

- ضمان نوعية استمرارية الخدمة .

- ضمان التوازن بين العرض والطلب في مجال الطاقة.

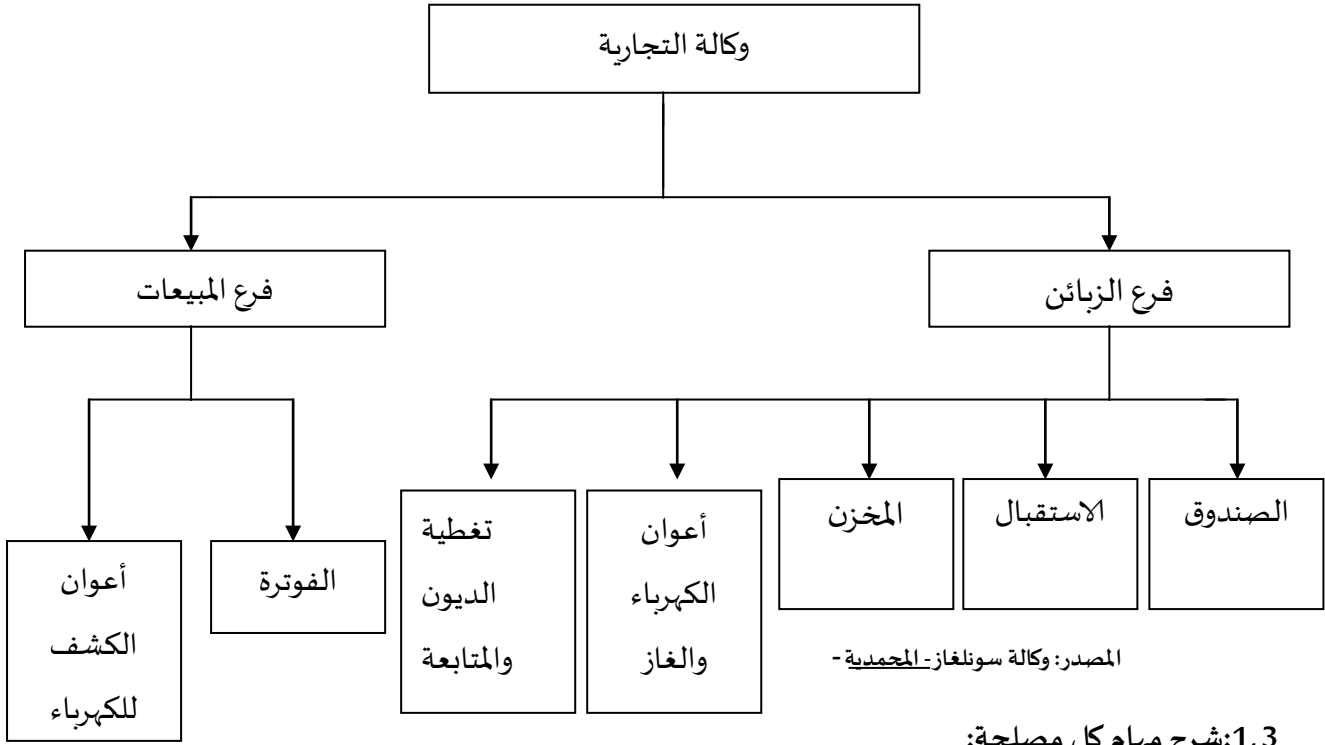
استغلال وصيانة شبكة توزيع الكهرباء والغاز.

- ضمان أمن وفعالية هذه الشبكات .

3. الهيكل التنظيمي:

إن وكالة توزيع الكهرباء والغاز بالمحمدية مقسمة إلى عدة مصالح مختلفة وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (02. III) هيكل التنظيمي للوكالة المحمدية



1.3: شرح مهام كل مصلحة:

- الوكالة التجارية: تتمثل مهمتها الأساسية في تحصيل المبيعات المتعلقة بالكهرباء والغاز من خلال المبيعات.

- فرع الزبائن:

- يهتم بمراقبة ورصد فواتير العداد.

- يهتم بوضع فواتير التغطية.

- الصندوق: يتم دفع فيه مبلغ الفاتورة.

- الاستقبال: استقبال زبائن الكهرباء والغاز وتسجيلها.

- وضع فاتورة الدفع واستقبال الزبائن.

- المخزن: يقوم بتسيير العداد الكهربائية والغازية من حيث الاستغلال.

- أعوان الكهرباء والغاز: يدرس هذا القسم جميع أشغال الكهرباء والغاز وتسجيلها عن طريق المناقصات كما

يتم فيها مراقبة التقنية للأشغال بالإضافة إلى تسجيل فواتير الموردين المستمدين من الخدمات والنشاطات

وينقسم إلى أربعة مصالح وهي:

- مصلحة دراسة أشغال الكهرباء.
- مصلحة دراسة أشغال الغاز.
- شعبة الاستغلال.
- شعبة التسويق.
- تغطية الديون والمتابع القانونية: تتكلف بالشؤون القانونية للمؤسسة ويتمثل مهامها في:
 - التكفل بالشؤون القانونية لهياكل المديرية .
 - متابعة قرارات الحكمة.
 - ترسيم ومراقبة الملفات المعقدة .
 - تقييم ونشر المعلومات في نطاق الحاجة.
 - فرع المبيعات: يقوم بمتابعة عملية الكشف عن الكهرباء والغاز وتوزيع الفاتورة.
 - مصلحة الفوترة: تقوم المصلحة بإعداد فاتورة الكهرباء والغاز.
- أعوان الكشف للكهرباء: تتمثل مهمته الرئيسية في دراسة جميع النشاطات الاستغلالية المتعلقة بالكهرباء ويسير شبكة الكهرباء والخطوط الرئيسية، وينقسم إلى مصلحة تطوير شبكة الغاز وشعبة الأعمال تحت ضغط منخفض ويقومون بتحصيل مؤشرات العدادات الكهربائية والغازية.

23: أهداف الوكالة:

تسعى وكالة سونلغاز من خلال الوظائف التي تمارسها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والنتائج ولقد حددت سونلغاز أهداف تسعى إلى بلوغها كما يلي:

- التحكم مع الاستعمال الأمثل للوسائل والتقنيات تهدف الترقية والتحسين الدائم لصورة علامتها.
- المشاركة في الإنجازات الصناعية والتجارية في الخارج حتى تكون بأقرب من الزبون النهائي.
- الحصول على حصة السوق العالمي.
- وعموما فإن هدفها هو أن تصبح أكثر تنافسية والتمكن من مواجهة المنافسة المحتملة في المستقبل حيث تعتبر شركة سونلغاز من أحسن خمس مؤسسات الكهرباء والغاز في حوض البحر الأبيض المتوسط ومن أهداف شركة ذات أسهم هي:
 - إنتاج الكهرباء سواء في الجزائر أو في الخارج ونقلها وتوزيعها وتسويقها .
 - إنشاء فروع وأخذ مساهمات وحياسة كل حقيبة أسهم وغيرها من القيم المنقولة في كل شركة موجودة أو يتم إنشائها في الجزائر أو في الخارج.
 - تطوير كل شكل من العمال المشتركة في الجزائر أو في الخارج مع كل الشركات الجزائرية أو الأجنبية سواء .
 - توزيع الغاز عن طريق القنوات في الجزائر أو في الخارج وتسويقه.
 - نقل الغاز لتلبية السوق الوطنية.
 - تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة بالصناعات الكهربائية والغازية، وبصفة عامة كل عملية مهما كانت طبيعية ترتبط

بصفة مباشرة أو غير مباشرة تهدف الشركة لاسيما البحث عن المحروقات واكتشافها وإنتاجها وتوزيعها. تضمن سونلغاز مهمة الخدمة العمومية وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به.

يعتبر قسم العلاقات التجارية المحرك الفعال للمؤسسة سونلغاز بحيث يتم من خلاله تحصيل مداخيل المؤسسة.

المبحث الثاني: دراسة مداخيل الوكالة

المطلب الأول: تحليل مداخيل

جدول رقم (01. III) مبيعات و مداخيل السنة المالية 2018:

الوكالة	الزمن	المبيعات	مبيعات الفصل	فترة غير صحيحة	الديون الباقية	مدة دفع الزبائن
741	31.12.2018	431 346 635,18	16 920 974,99	10 165 733,13	9 433 556,65	8
742	31.12.2018	519 359 117,75	17 942 668,72	6 577 659,42	12 260 902,01	8
743	31.12.2018	225 930 340,86	11 605 981,63	3 028 281,91	773 540,19	1
744	31.12.2018	421 881 015,35	12 101 306,69	5 366 178,37	2 634 423,64	2
745	31.12.2018	504 426 118,01	22 011 655,62	18 044 799,39	29 739 804,05	21
746	31.12.2018	457 582 529,82	19 236 385,05	3 890 947,10	8 202 669,13	6
747	31.12.2018	193 029 962,55	7 829 469,43	2 903 770,36	2 225 008,55	4
748	31.12.2018	312 551 364,78	7 387 369,79	3 756 442,40	3 632 350,16	4
749	31.12.2018	352 863 764,77	9 456 688,60	10 333 163,70	6 722 501,15	7
74A	31.12.2018	345 854 636,04	22 005 969,35	5 772 391,87	10 019 765,17	10
TOTAL DIRECTION		3 764 825 485,11	146 498 469,87	69 839 367,65	85 644 520,70	8

المصدر: وكالة سونلغاز المحمدية

جدول رقم (III. 02) مبيعات و مداخيل السنة المالية 2017:

الوكالة	الزمن	المبيعات	مبيعات الفصل	فوترة غير صحيحة	الديون الباقية	مدة دفع الزبائن
741	31.12.2017	411 677 589,53	19 474 206,22	14 065 790,46	11 799 499,52	10
742	31.12.2017	499 438 654,59	20 218 660,24	6 406 197,39	15 958 704,56	11
743	31.12.2017	218 578 332,17	9 933 331,72	4 017 311,09	1 310 536,36	2
744	31.12.2017	413 161 418,53	14 601 230,79	7 422 084,76	3 184 214,10	3
745	31.12.2017	499 410 240,07	29 302 497,48	14 228 740,81	38 969 534,88	28
746	31.12.2017	461 360 293,53	18 096 130,03	2 450 096,35	10 275 208,02	8
747	31.12.2017	189 632 495,02	7 444 730,43	1 478 759,56	2 634 365,09	5
748	31.12.2017	307 062 215,32	8 323 997,42	7 006 857,34	4 345 454,74	5
749	31.12.2017	350 932 497,41	11 276 712,72	12 294 539,48	7 570 870,67	8
74A	31.12.2017	339 562 087,89	20 532 020,84	4 864 012,73	12 001 027,81	12
TOTAL DIRECTION		3 690 815 824,06	159 203 517,89	74 234 389,97	108 049 415,75	10

المصدر: وكالة سونلغاز المحمدية

هذين الجدولين يعبران عن مداخيل وكالة المحمدية من خلال دراسة السنة المالية 2017 و السنة 2018

مؤشرات الجدولين:

المبيعات: كل ما تم بيعه خلال السنة من خلال فاتورات الكهرباء

مبيعات الفصل: كل ما تم بيعه من فاتورات الكهرباء خلال الفصل

الديون الباقية: يعبر هذا المؤشر عن الديون التي تبقى خلال نهاية السنة

مدة دفع الزبائن: هذا مؤشر يوضح المدة اللازمة لتسديد الديون خلال السنة 4

من خلال دراسة الجدولين لسنتين الماليتين 2017 و 2018 نلاحظ مايلي:

- تطور في المبيعات خلال سنة 2018 برصيد : 19920463.16 بنسبة 3.98
- تقليص في الديون المتبقية الموجودة عند الزبائن برصيد 3697802.55 دج بنسبة 23

خلاصة الدراسة:

يظهر لنا بأن وكالة المحمدية حققت ارباح مالية خلال سنة 2018 وفق برامج مسطرة من أجل تحصيل الديون الخارجية للزبائن و هذا بغية التركيز على المردودية للوكالة والعمال

المطلب الثاني: تقييم عملية المراجعة الداخلية في وكالة المحمدية

1: استمارة الأسئلة

بعد التعرف على مهمات المراجعة الداخلية بوكالة المحمدية، قمنا بالصيغة جملة من الأسئلة المركزة على شكل استمارة أسئلة، و قدمنا إلى موظفي الوكالة المختصين بالإدارة و المالية للمؤسسة بهدف تقييم عملية المراجعة الداخلية، وفق الجدول التالي:

جدول رقم (III . 03) : استمارة الأسئلة

الملاحظات	لا	نعم	الأسئلة
	X		هل هناك إجراءات مختصة باستقبال فريق المراجعة الداخلية ؟
	X		هل سبق لفريق المراجعة الداخلية بحضور فجائي عند القيام بزيادة ميداني دون إبلاغ المؤسسة؟
		X	هل تعتبر رسالة المهمة المرسله من قبل هيئة المراجعة شرطا أساسيا للقيام بالمراجعة الداخلية في المؤسسة؟
يمكن أن يزيد عن تلك المدة حسب ما تتطلبه عملية المراجعة الداخلية	X		هل يتقيد فريق المراجعة الداخلية عند الزيارة الميدانية بمدة محددة في رسالة المهمة ؟
		X	هل تتم عملية المراجعة في المديرية وفق حدود المهمة الموكلة؟
		X	هل توكل جميع الصلاحيات لفريق المراجعة الداخلي؟
		X	هل يتم حضور فريق المراجعة بطريقة فجائية ليراقب أداء الموظفين؟
		X	هل سبق و تعرضت المؤسسة لعقوبات بسبب معارضة أحد تقارير المراجعة الداخلية؟
		X	هل تتم المراجعة الكشوفات البنكية المتعلقة بالبنك المتعامل مع الوكالة؟
		X	هل هيئة المراجعة الداخلية تتأكد من التوصيات المقدمة في تقرير المراجعة؟
		X	هل تتم مراجعة قسم المحاسبة والمالية؟
		X	هل يتم مراجعة قسم الموارد البشرية؟
		X	هل يوجد قسم خاص بالمشتريات؟

هل هناك قسم خاص بالفحص والاستلام؟		X	لأن كل عملية تسجل محاسبيا مباشرة عن طريق نظام خاص.
هل تمسك المؤسسة يومية مستقلة للمشتريات؟		X	كل نشاطات المؤسسة لها يومية واحدة
هل هناك نظام فعال لتسجيل و تدقيق عمليات الاستلام الجزئي لصفقة شراء معينة؟	X		يتم ذلك عن طريق نظام الفوترة الجزئية
هل يضمن النظام المستندي المتبع وجود طلبيات شراء وأمر للتوريد عن كل عملية؟	X		
هل قسم المشتريات مستقل قسم الاستلام والشحن؟	X		
هل تتبع المؤسسة نظام جرد مستمر للموارد	X		
هل ترمج المؤسسة لاستمرارها ميزانية تقديرية سنوية اعتمادا على هذه الخطة؟	X		
هل يتم ترخيص لكل استثمار بطاقة خاصة به؟	X		
هل ماهو موجود في المخازن ممن مسؤولية أمين خاص؟	X		
هل يتم فحص الفواتير بهدف التحقق من: الكميات الصادرة العمليات الحسابية	X		
هل تثبت المقبوضات النقدية بواسطة إيصالات أصلية؟	X		
هل هناك رقابة دفاتر إيصالات القبض؟	X		

2: الاختبارات في الميدان

يهدف دعم و التأكد من الإجابات الموجودة في استمارة الأسئلة للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية قمنا ببعض الاختبارات في الميدان والتي تتمثل في:

1. التأكد من احترام المؤسسة للتوصيات المعدة في تقرير العمل على تنفيذها
2. التأكد من سير مهمة المراجعة الداخلية في المؤسسة دون وجود مشاكل أو عراقيل تعطل المهمة.
3. التأكد من إرسال المهمة للمؤسسة محل المراجعة.
4. التأكد من أداء فريق المراجعة الداخلية مهمة المراجعة دون تقصير في ذلك.
5. التأكد من أن هيئة المراجعة الداخلية تعمل على التأكد من تنفيذ المؤسسة التوصيات المقدمة في تقرير.

3. تحليل نتائج الاستقصاء:

من خلال إطلاعنا على أنظمة المراجعة الداخلية في المؤسسة، و بعد قيامنا بطرح قائمة الأسئلة فيما يخص الاستثمارات، المشتريات، المخزون، المبيعات، المدفوعات و المقبوضات النقدية، لاحظنا أن هناك نظام رقابة و مراجعة جيد من خلال الإجابات التي كان معظمها بنعم، وذلك من خلال:

1. تحديد واضح في الوكالة، في إطار سياستها فمن خلال هيكلها التنظيمي تحدد احتياجات كل مديرية عن المديرية الموجودة في الوكالة

2. تعتمد على مجموعة من المراحل حيث يقوم بكل مرحلة موظف معين

3. يتم تسجيل العمليات فور حدوثها، من أجل تفادي تراكم المستندات و ضياعها.

4. كل موظف يكون مسؤول اتجاه العمل الذي يقوم به، في حالة وجود خطأ أو تلاعب فلا يستطيع النفي.

5. تعتمد الوكالة على نظام الآلي يسمح لها بالسرعة المعالجة البيانات أو إمكانية الرجوع إليها بسر

المطلب الثالث: المشاريع التي تهدف إليها وكالة سونلغاز:

كشف المدير العام للوكالة سونلغاز عن الاستراتيجية الصناعية التي تريد مصالحة تحقيقها على المدى القريب بخصوص تنمية الطاقة المتجددة بالجزائر، مذكرا في السياق ذاته بالمشاريع التي أعدتها سونلغاز سنة 2010 في هذا المجال منها:

- مشروع إنجاز مصنع لإنتاج الصفائح الضوئية الفولطية بسعة 100 إلى 120 ميغاواط .
- مشروع آخر لإنتاج قطع غيار توربينات الغاز.
- مشروع ثالث لتوليد الكهرباء عن طريق الرياح بطاقة 10 ميغاواط.
- إطلاق مشروعين نموذجيين آخرين لمحطتين حراريتين شمسييتين بكل من ولاية الوادي و بشار بسعة 100 ميغاواط لكل واحدة.

جانب مشاريع أخرى حددت مقراتها في بعض ولايات الجنوب، وهذا البرنامج طموح جدا وتولي له مؤسسة سونلغاز بالغ الأهمية. وقد

أكد البيان على لسان المدير العام للمؤسسة أن تكاليف إنتاج الكهرباء انطلقا من الطاقات المتجددة تفوق بكثير تكاليف إنتاج الكهرباء عن طريق الموارد التقليدية، وفي هذا الخصوص قال إن الدولة ستدعم المشاريع التي لها علاقة بالطاقات المتجددة من أجل تخفيض فاتورة المستهلك، وبالتالي حماية القدرة الشرائية له، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن أسعار الكهرباء ستعرف إعادة مراجعة من جديد لكن ليس على المدى القريب بل المدى المتوسط أو الطويل.

المشروع إلى بلوغ إنتاج 40 في المائة من الطاقة الكهربائية المستخرجة من الطاقة الشمسية والرياح. وتتبع الجزائر خطة جديدة مكثفة لتطوير الطاقة المتجددة، حيث تأمل خلال 20 سنة المقبلة في إنتاج كميات من الكهرباء من

مصادر الطاقة المتجددة بنفس القدر الذي تنتجه حاليا من مصانعها للطاقة من الغاز الطبيعي، وحددت في هذا الإطار 60 مشروعا في مجال الطاقات البديلة إلى 3000 ميغاواط في مطلع 2020 حسب ما كشفه وزير الطاقة والمناجم.

المبحث الثالث: تقييم النظام

المطلب الأول: واقع قطاع الكهرباء في الجزائر دراسة حالة مجمع سونلغاز:

تعد الكهرباء أحد مصادر الطاقة الهامة والرئيسية للبشرية فهي تساهم في دفع عملية التنمية لبلاد، وقد كانت صناعة توليد الكهرباء في بداية ظهورها بالجزائر متواضعة قدرها محدود و إنتاجها قليل وذلك لتدني مستويات الطلب على الكهرباء حيث كانت استخدامات المشتركين للطاقة محدودة. ويأخذ قطاع الكهرباء اليوم في الجزائر نصيبا وافرا من اهتمامات الحكومة من خلال توفير هذا المورد الحيوي للقطاع العائلي والقطاع الصناعي و الخدماتي والمرفق العامة ، كما أنها تسعى إلى التكيف الدائم بين العرض والطلب على لع الكهرباء بما أنها سلعة غير قابلة للتخزين وهذا لمواجهة الطلب المطرد والمتزايد على الطاقة الكهربائية فيسعى قطاع الكهرباء في الجزائر مثلا في مجمع سونلغاز إلى زيادة الإنتاج وتوسيع شبكات نقل الطاقة الكهربائية وزيادة محطات التوليد وكذا الحرص على انتهاز سياسة ترشيد استخدام الطاقة الكهربائية .

المطلب الثاني: دور سونلغاز في التنمية الاقتصادية وأهميتها

1. دور سونلغاز في التنمية الاقتصادية

لقد لعبت سونلغاز على الدوام دورا راجحا في التنمية الاقتصادية للبلاد ومساهمتها في تجسيد السياسة الطاقوية الوطنية ترقى إلى مستوى برامج الانجاز الهامة في مجال الإنارة الريفية والتوزيع العمومي للغاز التي سمحت برفع نسبة التغطية من حيث إيصال الكهرباء إلى أكثر من 97%، ونسبة توغل الغاز إلى ما يفوق 37%. إن سونلغاز العازمة على فعل المزيد وبشكل أفضل، قد جندت على الدوام تمويلات هامة من أجل تطوير وتعزيز المنشآت الكهربائية والغازية، وبالنسبة إلى الفترة 2005-2010 فقد وضع برنامج استثماري استثنائي موضع التنفيذ بغية رفع قدراتها الإنتاجية الخاصة بالكهرباء، وتكثيف شبكتها الناقلة للكهرباء والغاز وجعلها أقوى والعمل على تحسين وتحديث خدماتها الموجهة إلى زبائنها، كذلك وطموح سونلغاز هو أن تغدو مؤسسة تنافسية لكي تقوى على مواجهة المتعاملين الخمسة التابعين للقطاع في حوض البحر الأبيض المتوسط.

2 الأهمية الكهربائية في التنمية الاقتصادية:

تعتبر الكهرباء عصب الصناعة الحديثة فهي تزود المصانع والمعامل والورش والحرف بالتيار الكهربائي لتشغيل الآلات والتحكم بها وتنير المواقع المختلفة في المعامل والمتاجر والجامعات وتزويد الشركات والمستشفيات والمدارس ومستودعات التخزين... الخ من أجل سير العمل فيها بشكل طبيعي كما تستخدم الكهرباء في الزراعة للقيام بعمليات ضخ المياه لسقي الأراضي عن طريق محطات الضخ الكهربائية وكذلك لتأمين المياه إلى محطات التصفية ومنها إلى البيوت والمنازل كمياه الشرب النظيفة.

المنازل وتزويد الطاقة الضرورية إلى المنشآت العامة، كالمستشفيات والمهن توصفات والجامعات والمؤسسات والشركات المختلفة كما تستخدم أيضا لإنارة الشوارع في المدن والبلديات والقرى، لا يمكن الاستغناء عن الكهرباء في حياتنا لأنها عصب الحياة في العصر الحاضر وإحدى مقومات التطور الاقتصادي والاجتماعي للسكان.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجهها الوكالة والحلول المقترحة:

1. المشاكل التي تواجهها الوكالة:

- عدم قدرة الوكالة على استيعاب كل طلبات الزبائن نظرا لصغر وضيق المكان .
- عدم وجود إمكانيات لتلبية كل حاجيات الزبائن.
- لاحظنا عدم وجود مزايا القدرة التنافسية.
- نقص كبير في المعدات والأجهزة التقنية الحديثة والمكاتب..
- صعوبة صيانة الشبكة الكهربائية نظر لاتساعها.
- نقص وسائل نقل العمال من سيارات إلى الأماكن البعيدة.

2. التوصيات المقترحة:

- قيام المؤسسة بإعادة تهيئة مقر الوكالة.
- توفير الإمكانيات المادية من تجهيزات ووسائل ومكاتب.
- الاهتمام بمزايا القدرة التنافسية للوكالة.
- العمل على تجزئة الوكالة إلى وكالتين لتلبية طلبات الزبائن في أقصر مدة.
- العمل على زيادة عدد المديرية الفرعية للمراجعة الداخلية على مستوى الفروع سونلغاز، وذلك من أجل توزيع و تخصيص أعمال المراجعة لزيادة فعاليتها.
- العمل على تطوير نظام المعلومات للمؤسسة لتقليل من الجهد والوقت على المراجعين الداخليين ليساعد من فعالية المعالجة الداخلية.
- رسم استراتيجية للتأهيل الإداري تنطلق من تشخيص واقع الأنظمة الفرعية المختلفة و من الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة، ليسمح النظام الإداري للمؤسسة الاقتصادية من توليد معلومات ذات مصداقية، معبرة عن الوضعية الحقيقية و ملائمة لاتخاذ القرارات وفق ما يتطلبه الإطار الجديد للتسيير.

الخاتمة :

من خلال الدراسة الميدانية المعمقة التي قمنا بها في الوكالة التجارية لاحتضاننا وجود ديناميكية في العمل والاهتمام بالزبائن ولكن مع تزايد التعداد السكاني للمحمدية يستوجب توفير خدمات كبيرة وتقسيم الوكالة إلى فرعين لتلبية حاجيات المواطنين من حيث الطاقة الكهربائية والغازية في فترة قصيرة. كما استخلصنا فقدان المؤسسة للقدرة التنافسية مع المؤسسات الوطنية أو الخاصة.

لقد لعبت سونلغاز على الدوام دورا راجحا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ومساهمتها في تجسيد السياسة طاوية الوطنية ترقى إلى مستوى برامج الإنجاز الهامة في مجال الإنارة الريفية والتوزيع العمومي للغاز التي سمحت برفع نسبة التغطية من حيث إيصال الكهرباء إلى أكثر من 97% ونسبة توغل الغاز ما يفوق 37%. إن سونلغاز العازمة على فعل المزيد وبشكل أفضل، قد جندت على الدوام تمويلات هامة من أجل تطوير وتعزيز المنشآت الكهربائية والغازية، كما عملت على وضع برنامج استثماري استثنائي موضع التنفيذ بغية رفع قدراتها الإنتاجية الخاصة بالكهرباء، وتكثيف شبكاتها الناقلة للكهرباء والغاز وجعلها أقوى والعمل على تحسين وتحديث خدماتها الموجهة إلى زبائنها كذلك. سونلغاز هو أن تغدو مؤسسة تنافسية لكي تقوى على مواجهة المنافسة التي تلوح ملامحها في الأفق وأن تكون في الأمد المنظور من بين أفضل المتعاملين الخمسة التابعين للقطاع في حوض البحر الأبيض المتوسط.

الخاتمة

خاتمة عامة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها فإن نظام المعلومات المحاسبي يعكس فعلا واقع الأحداث الاقتصادية بالمؤسسة، مما يتطلب القيام بعملية مهمة تتمثل في عملية المراجعة الداخلية، حيث أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية هي مدخلات عملية المراجعة الداخلية، كما يعتبر نظام المعلومات المحاسبي عمود فقري للمراجعة الداخلية، و إن هدف الأساسي من عملية المراجعة الداخلية هو إعداد تقرير يتضمن رأي المدقق حول عدالة قوائم المالية والتي هي عبارة عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وبالتالي فأى خلل فيها يدل على وجود خلل في نظام المعلومات المحاسبي.

اختبار صحة الفرضيات:

بعد عرض الموضوع بطوريه النظري و التطبيقي توصلنا إلى النتائج مرتبطة بالفروض الموضوعه مسبقا كمايلي:
إن وجود المراجعة الداخلية في المؤسسة يعمل على زيادة الفعالية و كفاءة نظام الرقابة الداخلية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

إن وجود نظام معلومات محاسبي في المؤسسة يستدعي تقييمه بشكل واف و مفصل وذلك ليتسنى لنا تقديم الاقتراحات اللازمة لتجاوز نقاط ضعف و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

إن التقرير المقدم من طرف المراجع الداخلي مهم في المؤسسة لأنه يساعد على إبراز نقاط القوة و الضعف و توجيه المسؤولين و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

بعد تتبعنا لخطوات و إجراءات المراجعة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبي على المستوى المؤسسة و بعد الدراسة الميدانية برز لنا بعض المعلومات منها:

يجب أن يتمتع المدقق الداخلي بجملة من المبادئ و الأخلاقيات و صلاحيات التي حددها القانون له، وهو ملزم بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها لإعطاء مصداقية حول التقارير التي يقوم بإعدادها للمؤسسة.

يعتبر التدقيق الوسيلة المثلى في اكتشاف الأخطاء و الانحرافات و كل انواع الغش، و محاولة معالجتها و تصحيحها في الوقت و الحفاظ على ممتلكاتها وأصولها المالية.

أن تقارير المالية تمثل المادة الأولية لنظام المعلومات المحاسبي ذلك بغرض المعالجة و تجهيزها لتكون في شكل معلومات محاسبية ملائمة لعملية اتخاذ القرار .

أهمية قيام المؤسسات بتحديث المستمر و نشر معلومات محاسبية يفيد في تقييم خططها إستراتيجية مع مراعاة الوضع التنافسي.

تعتمد المؤسسة على الجرد المستمر .

. استخدام الإعلام الآلي في كل أقسام يساعد على حركة المخزون

التوصيات:

يجب على تقرير المراجع الداخلي أن لا يحتوي على رأيه الشخصي بل على حقائق مدعمة بأدلة ،وعند إنهائه للتقرير تسليمه مباشرة للإدارة العليا.

قيام المراجع الداخلي بزيارات مفاجئة لمختلف الأقسام مما يولد لدى الموظفين الشعور بقيمة وجود الرقبة على أعمالهم.

التأكيد على دقة البرامج الآلية في تحليل المعلومات.

تقييم مستعملين النظام المعلومات المحاسبي بالتكوين والتأهيل.

إن نظام المعلومات المحاسبي يستوجب طلب معلومات بصفة دائمة من خلال توليد المعلومات وقت الحاجة إليها.

آفاق الدراسة:

انحصر موضوع دراستنا حول المراجعة الداخلية في تقييم النظام المعلومات المحاسبي، وبهذا يبقى هذا المجال مهما لكثير من الدراسات و نقترح منها:

أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات.

كيفية استخدام البرامج الالكترونية في عملية المراجعة الداخلية.

مراجعة نظام المعلومات محوسب.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية ، طبعة الأولى، الاسكندرية، دار الجامعية
2. السيد عبد المقصود ديبان، كمال الدين مصطفى الدهراوي، ناصر نور الدين عبد اللطيف، اساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الاسكندرية، مصر، 2005.
3. السيد عبد المقصود ديبان و ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2004، ص75.
4. العمرات أحمد صالح، المراجعة الداخلية، الإطار النظري والمحتوى السلوكي، دار النشر، الأردن.
5. أيوب توفيق، طبعة التدقيق الداخلي، مجلة المحاسب القانوني العربي، عدد97، الأردن، سنة 1998.
6. ثناء علي القباني، نادر شعبان السواح، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2006.
7. عبد الرزاق محمد القاسم، تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن 2004.
8. عبد الفتاح محمد صحن، الرقابة و المراجعة الداخلية، الدار الجامعية، مصر 2004.
9. عوض منصور و محمد أبو النور 1999، تحليل نظم المعلومات باستخدام الكمبيوتر، ط 2، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن
10. كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية، طبع، نشر توزيع الإسكندرية، 1988 .
11. كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2002.
12. لطفي أمين السيد احمد، المراجعة الدولية و عولمة أسواق رأس المال، دار الجامعية، مصر، 2005.
13. محمد السيد سرايا، المراجعة و التدقيق، الإطار النظري _ المعايير و القواعد، مشاكل التطبيق العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 2002.
14. محمد يوسف حفناوي ، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل الاردن، 2001.
15. منصور حامد محمد، أساسيات المراجعة، جامعة التعليم المفتوح، مصر، 2004.
16. نواف محمد عباس الرماحي، تصميم نظم المعلومات المحاسبية و تحليلها، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، طبعة الأولى 2009.
17. نور أحمد، مراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1992.
18. ياسين أحمد عيسى، أصل المحاسبة الحديثة، الجزء الأول، دار الشوق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2003.

2 المراجع باللغة الفرنسية:

1 - Dunod, 2^{ème} édition, paris, 1995 .

2- REDA KHALASSI, L'AUDIT INTERN, AUDIT OPERATIONNEL, Edit Houma, 2eme edition, 2007, Algerie.

3- Renard Jacques : « théorie et pratique de l'audite intern », eds d'organisation, 2^{ème} édition , paris, France, 1977.

4 - Olivier LEMANT , Groupe de recherche : « La conduite d'une mission d'audit interne », Eds¹ - Jacques

2. رسائل

1. عيادي عبد القادر، دور و أهمية نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2007_2008.

2. .كافي محمد، لقواق خالد، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات محاسبي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2014/2015.

3. المطبوعات

1. سعودي بلقاسم ، لمراجعة الداخلية ، مطبوعة مقدمة لطلبة سنة الثانية، علوم تسيير ، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2016/2017.

4. النصوص القانونية

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 2، القانون 01/88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المادة 40.